المركز الجامعي نور البشير –البيض–

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص :اقتصاد كمي

تحت عنوان:

أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر

من إعداد الطالبة:

معروف سهام

تحت إشراف الدكتورة

بورداش شهرزاد

السنة الجامعية: 2024/2023

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى : ***بسم الله الرحمان الرحيم***

سورة النمل 19

الإهـــداء

إلهي .... لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين إلى سيد الخلق ورسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين

إلى قرة عيني إلى من جعلت الجنة تحت قدميها إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ومن نبع حنانها سقتني إلى من وهبتني الحياة أمي العزيزة

إلى من يزيدني انتسابي له فخرا واعتزاز وإلى من سهر الليالي من أجل تربيتي وتعليمي وجعلني أكبر وأزكي وأطهر أبي العزيز

إلى من ساندني بكل حب عند ضعفي وأزاح عن طريقي المتاعب رفيق دربي وتوأم روحي من تقاسمت معه الحياة بحلاوتها ومرارتها زوجي العزيز

إلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد ومن بوجودهم اكتسب قوة ومحبة لا حدو د لها أبنائي الأعزاء

إلى من يفرحون لنجاحي وكأنه نجاحهم إخوتي وأخواتي وعائلتي الكريمة

بكل حب أهديكم هذا الجهد المتواضع

شكر و تقدير

الشكر أولا إلى الله عز و جل القائل في محكم كتابه العزيز

۞ لئن شكرتم لأزيدنكم ۞

الحمد لله الذي وهبنا نعمة العقل لينير لنا الطريق ووفقنا بمشيئته وقدرته إلى إتمام هذا العمل بهذه الصورة ويدعونا واجب الوفاء والعرفان أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من مد يد العون والمساعدة وساهم معنا ولو بكلمة أو إشارة أو رأي ونخص بالذكر

*** الأستاذة المشرفة الفاضلة الدكتورة : بورداش شهرزاد ***

وذلك على حسن إشرافها على هذا البحث وتقديم العون وكما نتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء هيئة التدريس بمعهد العلوم الاقتصاد خاصة والمركز الجامعي عامة من أساتذة وموظفين

ملخص الدراسة:

بالعربية:

الزكاة هي الواجب الإسلامي على المسلمين لتوزيع جزء من ثرواتهم على المحتاجين، فهي تلعب دورا هاما في تحفيز النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والاستثمار والتوظيف في الاقتصاد الوطني، مع مراعاة كيفية تحصيلها وإدارتها وكيفية توجيهها للأغراض الصحيحة والشرعية، لضمان أن يتم الاستفادة القصوى منها وأن تكون لها تأثير فعال على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد أثبتت الزكاة ناجعتها وفعاليتها في علاج العديد من الأزمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

و محاولة لكشف بعض أسرار هذه الأداة التنموية قمنا بدراسة تأثيرها على أهم متغيرات النمو الاقتصادي، كما قمنا بتحليل إحصائيات الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة الجزائري لإبراز الأثر الإيجابي لها على النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، النمو الاقتصادي، صندوق الزكاة الجزائري.

بالإنجليزية

Zakat is the Islamic duty on Muslims to distribute part of their wealth to the needy, as it plays an important role in stimulating economic activity by increasing production, investment and employment in the national economy, taking into account how it is collected and managed and how it is directed to the correct and legitimate purposes, to ensure that the maximum benefit is made from it and that it is It has an effective impact on economic growth in Algeria, and zakat has proven its effectiveness and effectiveness in treating many crises of an economic and social nature.

In an attempt to uncover some of the secrets of this development tool, we studied its impact on the most important variables of economic growth. We also analyzed the statistics of the national collection of the Algerian Zakat Fund to highlight its positive impact on economic growth.

Keywords: Zakat, economic growth, Algerian Zakat Fund.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
تقديم.....	**I**
الاهداء.....	**II**
الشكر و التقدير.....	**III**
ملخص الدراسة.....	**IV**
فهرس المحتويات.....	**V**
قائمة الجداول.....	**VI**
قائمة الأشكال.....	**VII**
مقدمة عامة.....	أ
الفصل الأول : ماهية الزكاة والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية الزكاة والنمو الاقتصادي.....	3
I- ماهية الزكاة.....	3
I-1 مفهوم الزكاة.....	3
I- 2 وعاء الزكاة.....	3
I- 3 مصارف الزكاة.....	5
I- 4 أهداف الزكاة.....	6

II ماهية النمو الإقتصادى.....	7
II–1 مفهوم النمو الإقتصادى.....	7
II–2 قياس النمو الإقتصادى.....	8
II–3 أنواع النمو الاقتصادى.....	10
II–4 نظريات النمو الإقتصادى.....	10
المبحث الثاني: دور الزكاة وأثرها على النمو الاقتصادي.....	14
I- دور الزكاة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية.....	14
I–1 أثر الزكاة على الإستهلاك.....	14
I–2 أثر الزكاة على الإدخار.....	16
I-3 أثر الزكاة على الإستثمار.....	20
I–4 أثر الزكاة على الإنفاق الحكومي.....	22
II- دور الزكاة في معالجة المتغيرات الاقتصادية.....	22
II–1 دور الزكاة في محاربة الإكتناز.....	23
II–2 دور الزكاة في ضبط التضخم.....	24
II-3 دور الزكاة في معالجة البطالة.....	25
II–4 دور الزكاة في معالجة الفقر.....	26
المبحث الثالث :الدراسات السابقة حول علاقة الزكاة بالنمو الاقتصادي.....	27
I - الدراسات السابقة.....	27
II- تقييم الدراسات والقيمة المضافة للبحث.....	31

خلاصة الفصل.....	33
الفصل الثاني: دراسة تحليلية لأثر الزكاة على النمو الاقتصادي	
تمهيد	36
المبحث الأول : لمحة عن واقع صندوق الزكاة الجزائري.....	37
I- مفهوم ونشأة الصندوق.....	37
II- لجان الصندوق.....	37
III- عمليات تحصيل الزكاة.....	38
IV- نسب صرف الزكاة في الجزائر.....	39
المبحث الثاني: دراسة وتحليل إحصائيات صندوق الزكاة الجزائري.....	39
I- تنامى الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2017.....	40
II- تنامي عدد المستفيدين من صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2017.....	42
III- تنامي المبالغ المخصصة للقرض الحسن والمستفيدين منه خلال الفترة 2003-2014....	44
IV- حصيلة المشاريع الاستثمارية المحلية لصندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2009.....	47
المبحث الثالث :أثر الزكاة على النمو الاقتصادي.....	49
I-مقارنة بين الناتج المحلي الخام قبل وبعد تطبيق الزكاة خلال الفترة 2001-2009.....	49
II-نسبة الزكاة من الناتج المحلى الخام خلال الفترة 2003-2013.....	51

خلاصة الفصل.....	53
الخاتمة العامة.....	56
المصادر و المراجع.....	
الملاحق.....	

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
II-01	يوضح نسب صرف وتوزيع حصيلة الزكاة	38
II-02	تنامي الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة من سنة 2003-2017	39
II-03	تنامي عدد المستفيدين من صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	42
II-04	المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين منه خلال الفترة 2003-2014	44
II-05	تنامي عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2009	46
II-06	مقارنة بين الناتج قبل وبعد تطبيق الزكاة للفترة 2001-2009	48
II-07	تطور زكاة الأموال، الناتج المحلي الخام والزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013	50

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
01-I	أثر فريضة زكاة على دالة الاستهلاك	16
02-I	أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار	18
03-I	أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار والاستهلاك	20
04-I	أثر فريضة الزكاة على دالة الاستثمار	22
01-II	منحنى بياني لتنامي حصيلة صندوق الزكاة في الفترة 2003-2017	40
02-II	تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2017	43
03-II	تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال الفترة 2003-2014	45
04-II	رقم تنامي عدد المستفيدين للقروض الحسنة خلال الفترة 2003-2014	45
05-II	حصيلة المشاريع الاستثمارية المفتوحة الخاصة بصندوق الزكاة 2004-2009	47
06-II	قيمة **GDP** قبل وبعد تطبيق الزكاة في الفترة 2001-2009	50
07-II	الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013	51

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

يعد النمو الاقتصادي العامل الأساسي والمعتمد عليه رسميا في قياس رقي وتقدم الأمم والمجتمعات، فكلما كانت قوتها ونشاطاتها الاقتصادية متطورة، كلما زادت حظوظها في تولي مراتب أعلى في سلم الترتيب العالمي.

إن النمو الاقتصادي في الجزائر يعتمد على عدة عوامل مثل مستوى الاستثمار، وتوجيهات السياسات الاقتصادية، واستقرار الأسعار، وتقوم الحكومة الجزائرية بجهود كبيرة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تنويع اقتصادها بتحفيز قطاعات أخرى على الإنتاج إلى جانب النفط والغاز وكذا تشجيع الاستثمار.

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة تحديات اقتصادية عدة ، نتيجة لانخفاض أسعار البترول والغاز اللذان يعتبران الموردين الرئيسيين للعائدات، إضافة إلى تداعيات جائحة كورونا هذا أثر سلبا على النمو الاقتصادي في البلاد ، وعلى الرغم من ذلك تسعى الجزائر إلى تشجيع الاقتصاد المحلي من خلال التنويع ودعم القطاعات غير نفطية.

اكتسبت الزكاة دورا هاما وبارزا من الجانب الاقتصادي لأنها تعد آلية فعالة و موردا رئيسيا دائما لتمويل النفقات العامة وتتميز بوفرة حصيلتها ، وأنها أقوى أدوات السياسة المالية من حيث التأثير على الاقتصاد بما يحقق له النمو والاستقرار ، وتعد أداة تنموية يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجا لما تعانيه المجتمعات الإنسانية من اختلال في توزيع الثروة والدخل ، كما تساهم الزكاة في حل جميع المشاكل الاجتماعية و الاقتصادية التي نعاني منها، فهي عماد السياسة المالية جاءت لتحارب الاكتناز والفقر وتشجع الاستثمار وتحسين مستويات الاستهلاك والادخا ر، وتوجيه المدخرات في إنشاء وتغطية الاحتياجات المالية للمشاريع والمؤسسات الصغيرة وغيرها .

يعتبر صندوق الزكاة الجزائري تجربة حديثة مقارنة بتجارب الدول الإسلامية فقد بدأت فكرة إنشاءه سنة 2002 من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، وهو مؤسسة دينية اجتماعية، يعمل على جمع وتوزيع الزكاة عبر فروعه المتواجدة في مختلف ولايات الوطن، ويساهم صندوق الزكاة في الجزائر على تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع وزيادة الإنتاج وإعادة توزيع الدخل، ويعتبر كأداة لمحاربة الفقر والبطالة والتخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

إشكالية البحث:

وعلى ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم الإشكالية التي سنعالجها والتي يطرحها التساؤل الجوهري الآتي:

كيف تساهم الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي؟

و يتم تناول الإشكالية الرئيسية من خلال طرح بعض الأسئلة الفرعية لتساهم في توضيح بعض جوانبها ومنها:

- ما هي الزكاة وماهي أهدافها ومصارفها؟
- ما هو النمو الاقتصادي وماهي طرق قياسه؟
- كيف تؤثر الزكاة على المتغيرات الاقتصادية الكلية؟
- كيف تساهم الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية؟

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن صياغة الفرضيات الأتية:

- تعتبر الزكاة أداة تنموية وآلية فعالة لتحفيز النمو الاقتصادي؛
- تحدث الزكاة أثآر إيجابية على المتغيرات الاقتصادية الكلية من خلال طريقة التحصيل والتوزيع؛
- تساهم الزكاة في محاربة الفقر والتخفيف من البطالة، وتحفيز الاستثمار من خلال محاربة الاكتناز؛
- يعد صندوق الزكاة الجزائري الإطار السليم الذي يعمل بكفاءة عالية على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين؛

أهمية البحث:

تبلغ أهمية هذا البحث في التعرف على الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعد من أهم المؤشرات التي تسعى أي دولة إلى زيادتها، منها الجزائر كونه يساهم في ضمان مستوى حياة أفضل.

أهداف البحث:

تسعى الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- بيان أن الاقتصاد الإسلامي يمتلك أدوات وأساليب تمكنه من علاج الأزمات وتحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي؛
- إبراز دور الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال قدرتها على المساهمة في الرفع من الطلب والعرض الكليين وتحريك عجلة الاقتصاد نحو الإمام؛
- معرفة أداء و واقع صندوق الزكاة الجزائري ومدى مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة.

أسباب اختيار الموضوع:

تعود فكرة اختيار هذا البحث إلى الموضوع الذي قدمته لنيل شهادة ليسانس في الاقتصاد الإسلامي بعنوان " السياسة المالية في النظام الاقتصادي الإسلامي" سعيا في إبراز الأثر المهم للزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي، باعتبارها أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي الذي يسعى إلى تحقيقها بناء على الأصول والأحكام الشرعية على عكس الاقتصاد الوضعي إذ تعاني الكثير من الدول العربية كالجزائر من التدهور الاقتصادي، الذي تسعى الزكاة جاهدة للحد منه.

حدود الدراسة:

تم اختيار الفترة من 2003 إلى 2017 لتحليل إحصائيات حصيلة الزكاة في الجزائر الخاصة بهذه الفترة لمعرفة أثرها على الاقتصاد الوطني، نظرا لعد توفر إحصائيات حديثة للحصيلة الوطنية للزكاة، وهذا يعود لعدة أسباب نذكر منها ضعف النظام الإحصائي ونقص الشفافية والرقابة في التقارير المالية، وقلة الاهتمام بجمع البيانات.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هاته الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي الذي هو أقرب إلى طبيعة الموضوع، فالمنهج الوصفي تمثل في الإطار النظري للزكاة و النمو الاقتصادي، أما المنهج التحليلي كان من خلال دراسة الأرقام والإحصائيات عن صندوق الزكاة الجزائري وتحليلها وتفسيرها وذلك لإبراز الأثر الذي تلعبه الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى التنمية.

تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ولتحقيق أهداف البحث يتم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول خاص بالإطار النظري لكل من الزكاة والنمو الاقتصادي، حيث يقسم الفصل إلى ثلاث مباحث نتناول في المبحث الأول ماهية الزكاة والنمو الاقتصادي وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى دور الزكاة وأثرها على النمو الاقتصادي وفي المبحث الثالث سيتم تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تنوعت في مواضيعها سواء عربية أو جزائرية أو أجنبية.

أما الفصل الثاني سيشتمل على دراسة تحليلية للحصيلة الوطنية للزكاة بعد أن نعرج علي واقع صندوق الزكاة الجزائري، مرورا إلى تحليل الإحصائيات الخاصة به وصولا إلى النتائج مع تقديم مقترحات وتوصيات التي نري أنها من الضروري أخذها بعين الاعتبار.

الفصل الأول

تمهيد:

جعلت الزكاة ركنا من أركان الإسلام و فريضة من الفرائض التي يعاقب المؤمن على تركها ويثاب على أدائها. ولقد وضعت الشريعة الإسلامية السمحاء القواعد والأحكام التي تضبط وعائها ونصابها وسعرها وصرفها في مصارفها الشرعية، وتعد أداة مالية فعالة في الاقتصاد الإسلامي فهي بذلك تسهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال أثرها الإيجابي على الاستهلاك والادخار والاستثمار والإنفاق الحكومي، كما لها القدرة في ضبط التضخم ومعالجة البطالة ومحاربة الفقر والاكتناز. وسنتطرق لذلك بشيء من التفصيل من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية الزكاة و النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: دور الزكاة و أثرها على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول علاقة الزكاة بالنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية الزكاة والنمو الاقتصادي

الزكاة هي الواجب الإسلامي على المسلمين المقتدرين لتقديم جزء معين من ثرواتهم للفقراء والمحتاجين وتهدف الزكاة إلى توزيع الثروة بشكل عادل في المجتمع، كما أنها تعمل على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال توجيه الثروة وتشجيع الاستثمارات.

I ماهية الزكاة:

I-1 مفهوم الزكاة *:

جاء الإسلام بالزكاة كفريضة دائمة كونه الركن الثالث منه و لا تسقط عن مسلم اكتملت فيه شروط وجوبها، فهي عبادة مالية ويكفّر كل من يجحدها، إذ أمر الله تعالى المسلمين بأدائها مصداقا لقوله تعالى ﴿ **آتُوا الزَّكَاةَ** ﴾[1] ,وقوله تعالى:﴿ **وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ** ﴾.[2]

ولقد أوصى الرسول صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع فقال: "**اتقوا الله وصلوا خمسكم وصوموا شهركم وأدوا زكاة أموالكم**" رواه الترمذي.[3]

ويمكن تعريفها كالآتي:

- **الزكاة لغة:** أصل الزكاة في اللغة الطهارة والنماء والبركة والمنح، وكل ذلك قد استعمل في القرآن والحديث[4].
- **الزكاة شرعا:** هي قدر معلوم في مال محدد يجب صرفه للفئات المحددة شرعا وذلك طبقا للشروط وتوضيحات محددة[5].
- **الزكاة في الاقتصاد:** عرفت الزكاة في الاقتصاد بأنها ضريبة سنوية خاصة تفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة، وتجبى من قبل الدولة وتنفق بواسطتها على الأهداف المحددة المعنية في القرآن الكريم.

---

[1] سورة البقرة, آية 43.

[2] سورة المعارج، آية 25-24.

[3] الشايجي وليد خالد، **المدخل إلى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2005، ص 51.

[4] سعيد بن علي وهف القحطاني، **الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة**، طبعة ثالثة، 2010، ص 5.

[5] يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، الجزء الأول، طبعة 16، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ، ص 3.

I -2 وعاء الزكاة:

يشتمل وعاء زكاة المال على جميع الأموال النامية والمملوكة ملكية تامة وزائدة عن الحاجات الأساسية، وخالية من الديون وبلغت النصاب وحال عليها الحول، باستثناء الزروع والثمار والمعادن التي تزكى فور الحصول عليها.

وقد اجتمع الفقهاء على أن الأموال الخاضعة للزكاة لا تقتصر على ما كان معروفا في عهد النبوة والعهد الراشدي، بل يضاف إلى ما سبق كافة أنواع المال التي استجدت في العصر الحاضر مثل الأوراق النقدية والأوراق المالية كالأسهم والسندات وكذلك المستخرجات من البحر والإيرادات المكتسبة من العقارات المؤجرة ونحوها[1].

فقد قسم الفقهاء هذه الأموال إلى عدة أوعية لكل وعاء زكاته الخاصة به كمائلي[2]:

- الزروع.
- الثمار.
- الخضار التجارية.
- الثروة الحيوانية: كالإبل والأغنام والأبقار السائمة والأسماك والدواجن التجارية والنحل من العسل...الخ والنصاب يختلف من نوع لآخر.
- النقود كالذهب والفضة وما حكمها من الأوراق المالية التي تحل محل النقود كونها الوسيط في تداول السلع، وكذا ما يوجد من نفائس ومجوهرات ثمينة فهي مال مجمد، والزكاة مهمتها تحريك المال لتشغيل اليد العاملة. وسعر الزكاة 2.5%.
- عروض التجارة السلعية والعقارية مثل التجارة في الأراضي والعمارات والشقق والدكاكين...الخ، ويقدر سعرها بربع العشر 2.5 %.
- المستغلات وهي الخاصة بالعقار الذي له إيجار يستغل كالثمرة في الحقل فعليه العشر أو نصفه كالشقق والدكاكين والأراضي المؤجرة...الخ.

---

[1] موسى كاسحي، دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعيه، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، العدد 11، قسنطينة، 2017، ص217.

[2] جمال الدين سلامة، إثر نموذج اقتصاد زكوي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى تعداد المزكين، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد16، العدد 1، جامعة المدية ،2022، ص 312.

- زكاة كسب المال إذا بلغ النصاب[1].
- زكاة الركاز والمعادن: الركاز هو المعدن الذي وجد في أرض قد دفن بها، لا يعرف مالكه و واجده عليه فريضة زكاة بسعر 20% من وعائه، تحول لمالية الدولة ولا يتطلب نصابا، فالزكاة تفرض عليه سواء الكثير منه أو القليل.
- زكاة الفطر: حدد مقدارها لهذه العام بـ 150دج وهي متوسط قيمة صاع 2كلغ من غالب قوت بلادنا.

I-3 مصارف الزكاة:

للزكاة مصارف محدودة كما في قوله تعالى﴿ إِنَّمَا **الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ** ﴾[2]

سنتناول هذه المصارف على حدة بإيجاز:[3]

- **الفقراء:** هم ذو الحاجة والفاقة الذين لا يجدون كفايتهم مما لا غنى عنه من غذاء وشراب وملبس ومسكن وحرفة ونحو ذلك.
- **المساكين:** هم الفقراء الذين يتعففون عن السؤال، فالمسكين هو الذي يجد غني يغنيه ولا يفطن له فيتصدق عليه ولا يقوم فيسأل الناس.
- **العاملين عليها:** هم الذين يوليهم الإمام أو نائبه بالعمل على جمعها من الأغنياء.
- **المؤلفة قلوبهم:** هي والجماعة التي يراد تأليف قلوبهم وجمعها على الإسلام أو تثبيتها عليه لضعف إسلامهم أو كف شرهم على المسلمين أو جلب نفعهم في الدفاع عنه.
- **في الرقاب:** وهم العبيد الأرقاء يشترون بمال الصدقة لفك رقابهم ويعتقون.
- **الغارمين:** وهم الذين تحملوا الديون وتعذر عليهم أداؤها.
- **في سبيل الله:** أي الطريق الموصل إلى مرضاته من العلم و العمل.
- **ابن السبيل:** وهو المسافر المنقطع عن بلده وحدث له فقر عارض فيعطي من الصدقة ما يستغني به على تحقيق مقصده ويشترط أن يكون سفره في طاعة وفي غير معصية.

---

[1] أحمد بن محمد بن علي الأكوع، **الاقتصاد الإسلامي والتطورات المعاصرة**، انظر الرابط:https://www.Noor-book.com

[2] سورة التوبة، آية 60.

[3] كمال خليفة أبو زيد، أحمد حسين علي، **محاسبة الزكاة**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999، ص 13.

I- 4-أهداف الزكاة:

تهدف الزكاة إلى تحقيق العديد من الأغراض الدينية و الاجتماعية و الاقتصادية كما يلي:

❖ **أهداف دينية:**

- تطهير نفس المزكي من حب المال وتعويده على الامتثال والطاعة لله سبحانه وتعالى كما في قوله تعالى:﴿ **الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ** ﴾؛[1]
- غرس فضيلة الصدق والإخلاص والأمانة في سلوكيات وتصرفات المزكي، وذلك بعدم إخفائه جزء من ماله كما في قوله تعالى:﴿ وَمَنْ **يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾.[2]

❖ **أهداف اجتماعية:**

- تطهير نفس الفقير من الحقد والكراهية على الأغنياء؛
- المساهمة في تحقيق التكافل و التضامن الاجتماعي؛
- العمل على تقريب الفوارق بين الطبقات من خلال رفع مستوى معيشة الفقراء و المساكين؛
- المساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال توفير مستلزمات العمل للمستحقين من أموال الزكاة وتحويلهم إلى طاقة إنتاجية؛
- القضاء على الفقر وأضراره كالسرقة، كما أنها تحافظ على كرامة الإنسان.

❖ **أهداف اقتصادية**[3]:

- منع الاكتناز من خلال تحفيز أرباب الأموال على استثمار أموالهم؛
- معالجة تكدس الثروات من خلال إعادة توزيعها بين أفراد المجتمع؛
- تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال إعادة الغارمين إلى النشاط الاقتصادي.

هذه بعض أهداف الزكاة إذ لا يمكن حصر كل أهدافها، وتضيف الدراسات كل يوم الجديد مما تستهدفه الزكاة من خير للفرد والمجتمع والدولة، كيف لا والزكاة نظام وضعه الله سبحانه وتعالى وارتضاه لعباده وأعد لمن يؤديها أجرا عظيما.

---

[1] سورة البقرة، آية 03.

2 سورة الحشر، آية 09.

[3] فؤاد السيد المليجي، احمد علي حسين، **محاسبة الزكاة**، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة ،1418هـ، ص 58.

II: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا مهما لكثير من الدول حيث يمكنه إن يؤثر بشكل كبير على الفرص الاقتصادية و الاجتماعية للمواطنين من خلال توفير فرص عمل أكثر وزيادة في الإنتاج والدخل الفردي، فهو بذلك يعتبر مؤشرا هاما لازدهار الاقتصاد ورفاهية الشعب.

II-1 مفهوم النمو الاقتصادي:

قبل التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي سأعرج على مفهوم التنمية الاقتصادية لأن البعض يميل إلى المساواة بين مفهومها ومفهوم النمو الاقتصادي، فكلاهما يعني زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد كما يميل البعض الآخر إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدما، إلا أن الرأي الأعم والأصوب وجود اختلاف واضح بين المصطلحين فالتنمية الاقتصادية أوسع وأشمل من النمو الاقتصادي وهي تحظى بأهمية بالغة في نشاط الاقتصاديين خاصة في البلدان النامية[1].

فتعرف التنمية الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تتضمن زيادة حقيقية في دخل الفرد لفترة طويلة من الزمن [2]، وتعرف كذلك كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[3].

ويعرف النمو الاقتصادي بأنه مؤشر كمي يستخدم في قياس الأداء الاقتصادي للبلد، وهو يعبر عن قيمة الزيادة المستمرة في إنتاج السلع والخدمات خلال مجال زمني معين، يعبر عليها بالزيادة في الناتج أو الدخل الحقيقي، بحيث كلما كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل النمو السكاني كلما تحسن نصيب الفرد من الدخل ومنه يتحسن مستواه المعيشي[4].

---

[1] محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات والاستراتيجيات المشكلات**، مطبعة البحيرة،2008، ص ص 76 -77.

[2] عبد الرحمان بوادقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب، سوريا،1978، ص14.

[3] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص63.

[4] علي عبد الوهاب نجا، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الإسكندرية ،2019، ص16.

II-2 قياس النمو الاقتصادي:

يستخدم الاقتصاديون والإحصائيون العديد من الطرق لقياس النمو الاقتصادي، وتعتبر طريقة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي Gross Domestic Product(GDP) هي الأكثر شيوعا، بالإضافة إلى طريقتي الناتج الإجمالي Goss Output (GO) ومؤشر التقدم الحقيقي Genuine Progress Indicator (GPI) فتعتبران أقل شيوعا، وفيما يلي سيتم عرض الطرق القياسية بالتفصيل:

II -2-1 طريقة الناتج المحلي الإجمالي (GDP):

هناك طرق مختلفة لقياس الناتج المحلي الإجمالي، إما بطريقة " الإنفاق" التي يقاس من خلال ها الناتج المحلي الإجمالي كمجموع الاستهلاك، الاستثمار، الإنفاق الحكومي وصافي الصادرات، حيث تعتبر هذه الطريقة الأكثر شيوعا واستخداما [1]، أو بطريقة "الدخل" فيتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي من خلال محصلة جمع كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المختلفة (العمل، الأرض ، رأس المال، التنظيم) التي أسهمت في توليد الناتج المحلي الإجمالي [2]. أما الطريقة الثالثة هي طريقة "القيمة المضافة " التي تقوم على قياس كل السلع النهائية والخدمات التي أنتجت خلال السنة.

يتساوى الناتج المحلي الإجمالي المقاس بالطرق الثلاثة السابقة من الناحية النظرية، لكن في الواقع لا يتساوى وذلك راجع إلى وجود أخطاء في القياس[3].

هناك عدد من المؤشرات الاقتصادية التي يتم احتسابها من واقع بيانات الناتج المحلي الإجمالي ومن أهمها: معدل النمو الاقتصادي، ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- ويحسب معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي= (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة الحالية – الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة) / الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للسنة السابقة) ×100

[1] وهيبة شهات، **النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق**، دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022، ص11.

[2] نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية**، الناتج المحلي الإجمالي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد19، 2022، ص ص18-19.

[3] وهيبة شهات، نفس المرجع، ص12.

- ويحسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي = (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سنة ما / إجمالي عدد السكان في نفس السنة)

هناك علاقة ما بين متوسط نصيب فرد من الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نمو السكان، ففي حالة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة تفوق معدل نمو السكان يشهد متوسط نصيب الفرد من الناتج ارتفاعا شريطة عدم زيادة مستويات التفاوت في توزيع الدخل خلال تلك الفترة والعكس صحيح[1].

II-2-2 طريقة الناتج الإجمالي (GO):

يعرف الناتج الإجمالي (GO) على أنه متوسط سلسلتين حاليتين، السلسلة الرئيسية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ونظيره الأقل شيوعا إجمالي الدخل المحلي (GDI)، ويعتبر الناتج الإجمالي مقياسا أكثر دقة للنمو الاقتصادي الحالي ومؤشرا أفضل للنمو الاقتصادي في المستقبل من الناتج المحلي الإجمالي أو إجمالي الدخل المحلي كل على حدا.

II-2-3 طريقة مؤشر التقدم الحقيقي (GPI):

يعتبر (GPI) مقياسا شاملا للنمو الاقتصادي المستدام الذي لقي اهتماما كثيرا في الآونة الأخيرة، حيث يأخذ بالاعتبار مجموعة من العوامل الاجتماعية التي تعطي نظرة دقيقة للتقدم الحقيقي لبلد ما، تتمثل هذه العوامل في كل من الصحة والرفاهية الكاملة للاقتصاد على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع، كما يأخذ (GPI) في الاعتبار مكونات الناتج المحلي الإجمالي التي تساهم في التقدم الحقيقي، ويحاول قياس رفاهية الأسرة من خلال الإنفاق الاستثماري والحكومي، أي الأموال التي يتم إنفاقها للحفاظ على مستوى الراحة أو الأمان أو الرضا للأسرة.

[1] نرمين مجدي، مرجع سابق ، ص ص 15 - 19.

II-3 أنواع النمو الاقتصادي:

يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من النمو[1]:

II-3-1 النمو الطبيعي:

هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية، والتي تتلخص في أربع عمليات هي: عملية التتابع في التقسيم الاجتماعي للعمل، عملية التراكم الأولي لرأس المال، عملية الانتشار الواسع للعملية الإنتاجية، وعملية تكوين السوق الداخلي بمعنى أن يتشكل سوق محلي حيث يصبح لكل ناتج سوق فيها عرض وطلب.

II-3-2 النمو العابر:

هو ذلك النمو الذي يفتقد إلى صفة الديمومة والثبات، فهو يأتي كنتيجة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون عوامل خارجية، تختفي ويختفي معها النمو الذي أحدثته.

II-3-3 النمو المخطط:

وهو النمو الذي يظهر نتيجة لعملية تخطيط شامل لموارد المجتمع حيث ترتبط قوة وفاعلية هذا النمو بواقعية الخطط المرسومة، كما يرتبط أيضا بفاعلية التنفيذ و المتابعة.

II-4 نظريات النمو الاقتصادي:

عرفت نظريات النمو الاقتصادي تطورا كبيرا بدءا من إسهامات النظرية الكلاسيكية، مرورا بالفكر النيوكلاسيكي والفكر الكينزي، وأخيرا نظرية النمو في الفكر الحديث وفيما يلي سنتطرق إلى هذه النظريات بإيجاز بعد التطرق إلى نظرية النمو في الفكر الإسلامي التي تهدف إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي والاجتماعي وفقا للمبادئ الإسلامية.

II-4 -1 نظرية النمو في الفكر الإسلامي :

يقوم الفكر الإسلامي على قواعد مشتقة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، بالإضافة إلى اجتهادات العلماء السابقين والمعاصرين، ولذلك يمكن القول إن المدرسة الإسلامية بدأت في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، وازدهرت من خلال الصحابة ثم بعدهم الفقهاء يأتي على رأسهم الأئمة الأربعة وأخيرا العلماء

[1] نبيلة عرقوب، أثر الإصلاحات الاقتصادية على نمو في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1989-2010)-, **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد 28 المجلد2، 2013، ص ص 81 – 82.

ولعل أبرزهم عبد الرحمان بن خلدون حتى وصلت تلك المدرسة إلى قمة الازدهار في القرن الخامس عشر.

وبشكل عام يحث الإسلام على " عمارة الأرض " وهوما يعبر عنه في الاقتصاديات الحديثة بلفظ " التنمية الاقتصادية " فقد قام الرسول صلى الله عليه وسلم بعد هجرته إلى المدينة المنورة بإرساء بعض القواعد لمعالجة الفقر وتحقيق الرخاء الاقتصادي بها، والتي تمثلت في التوزيع العادل للدخل والثروة، وبدأت بالمؤاخاة بين المهاجرين والأنصار، وفرض الزكاة والحث على الصدقات والقرض الحسن، وتحريم الربا واستبداله بنظم أخرى قائمة على المشاركة والربح والمخاطرة, وإقرار نظام المضاربة، كما أرسى قواعد لتنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة ومنع الغش والغبن ومحاربة الاحتكار .كما عمل الرسول صلى الله عليه وسلم على توفير الموارد المالية لبيت مال المسلمين من خلال جباية الزكاة وتقسيم الغنائم والفيء إلى جانب فرض الخراج على الأراضي المفتوحة ، فضلا عن سلوكه الاقتصادي في الاستهلاك والإنفاق لسد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي، والتأكيد على قيمة العمل وعمارة الأرض، وهنا يمكن القول إن التنمية في الفكر الإسلامي تعتمد بشكل جوهري على الإنسان، الذي يقع على عاتقه الدور القيادي في العملية الإنتاجية وعمارة الأرض. [1]

II-4 -2 نظرية النمو الكلاسيكية:

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الأجور والأرباح محل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيك أمثال: A. Smith،(1776 ،T. Malthus) ،(1798 ،D. Ricardo) ،(1817 ،K. Max) ،(1867) وغيرهم، ولقد اتجه الفكر الكلاسيكي إلى البحث عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، كما قام الكلاسيك بالاعتماد على درجة عالية من التجزئة في نظرهم ودراستهم للاقتصاد. و من أبرز أفكار النظرية الكلاسيكية ما يلي:

- الإنتاج هو دالة لعدة عوامل وهي: العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية والتقدم التكنولوجي، وبالتالي فإن التغير في الإنتاج يتحقق عندما يحصل تغير في أحد هذه العوامل؛

[1] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021، ص ص 3-4.

- اعتقد الكلاسيك أن كل من التقدم التكنولوجي وتراكم رأس المال قوى دافعة للنمو الاقتصادي، وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين راس المال، هذا الأخير الذي يعتمد على الأرباح كمصدر للتراكم الرأسمالي؛
- وجود علاقة بين النمو السكاني والتراكم الرأسمالي، حيث أن النمو السكاني يعتمد على عملية تكوين رأس المال عن طريق تأثير هذه العملية على الرصيد الكلي للأجور باتجاه الزيادة، مما يزيد في حجم السكان. كما أن النمو السكاني يقود إلى ظهور قانون تناقص الغلة في الزراعة، بافتراض ثبات الفن الإنتاجي والأرض. وهذا يعني ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية وما يترتب عليه من ارتفاع الأجور وانخفاض الأرباح، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض الادخارات التي يمكن أن توجه للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض تكوين رأس المال.

II-4 -3 نظرية النمو في الفكر النيوكلاسيكي:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز الاقتصاديين : ألفرد مارشال، فيكسل وكلارك ، وكانت النظرية قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي ، كما أوردت النظرية الكلاسيكية ولعل أهم أفكار النيوكلاسيك تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير إيجابي متبادل ، حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى إلى النمو ، كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح ، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل ، الأرض ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم ، التكنولوجيا) ، حيث تربط النظرية بين المتغيرات السكانية وحجم القوى العاملة ، مع التنويه إلى أهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة ، أما التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشمل التطور التكنولوجي وهو قادر دائما على التجديد والابتكار[1].

[1] فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، **مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية**، ص 128.

II-4 -4 نظرية النمو في الفكر الكينزي:

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصادي جون مينارد كينز، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك، وتفرق هذه النظرية بين ثلاث معدلات للنمو وهي[1]:

- **معدل النمو الفعلي:** يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.
- **معدل النمو المرغوب:** يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- **معدل النمو الطبيعي:** هو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النمو الفعلي مع المعدلين المرغوب والطبيعي، فالتعادل الأول يؤدي لتوفير القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النمو المرغوب مع معدل النمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.

II-4 -5.نظرية النمو في الفكر الحديث:

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسكية ، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمه النفط الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو ، مما أدى ذلك إلى رجوع شبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو الاقتصادي والتي تري أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو والتي يمكن أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجيةٍ إيجابية و بالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

-الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة في راس المال المادي أثنا ء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة؛

- الاستثمار في رأس المال العام و الذي يتعلق بالبنية الأساسية و الخدمات العامة؛

-الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد عن كفاءتهم الإنتاجية؛

[1] فضيلة ملواح، نفس المرجع، ص 129.

– الاستثمار في راس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية. [1]

المبحث الثاني: دور الزكاة وأثرها على النمو الاقتصادي:

إن للزكاة دورا هما في تنظيم الاقتصاد في الدول الإسلامية من خلال آثارها الاقتصادية والاجتماعية مثل أثرها على الاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والإنفاق الحكومي، وتأثيرها على التقلبات الاقتصادية من خلال معالجتها لكثير من المشكلات كالاكتناز والبطالة والتضخم والفقر، ومن هذا سيتجاوز مفهوم الزكاة حالة الإحسان إلى حالة العمل والنمو الاقتصادي.

I- دور الزكاة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية:

وذلك من خلال ما يلي:

I- 1 أثر الزكاة على الاستهلاك:

إن إنفاق الزكاة في مصاريفها يزيد من حجم الدخل، وذلك أن نفقات الزكاة تستحدث قوى شرائية جديدة وعلى اعتبار أن حجم الاستهلاك يزيد مع ازدياد الدخل، وينقص بنقصانه فهم بالتالي يضاعفون من حجم استهلاكهم، لأنهم بحاجة دائمة إلى إشباع رغباتهم، وحاجاتهم الضرورية، ومن ثم إلى ارتفاع معدلات الطلب الكلي الاستهلاكي في السوق, فيكون بذلك أول أثر فعال للزكاة هو تضييق الفجوة بين الإنفاق الاستهلاكي والدخل اللازم لتحقيق التوظيف الكامل، بمعنى آخر فإن معالم دالة الاستهلاك ستصبح أكبر عند فرض الزكاة[2].

ويمكن توضيح ذلك بما يأتي:

دالة الاستهلاك قبل الزكاة[3]:

$$C1=by \qquad 0<b<1$$

[1] ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة التراث**، العدد 10، جامعة الجلفة، 2013، ص 166.

[2] عبد القادر خليل، ادريس عبدلي، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي "نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية، **مجلة الباحث**، العدد15، 2015، ص234.

[3] عرفت نمذجة السلوك الاستهلاكي على مستوي الاقتصاد الكلي عدة تطورات متزامنة مع توسع أعمال مختلف المدارس .Keynes Modigliani Friedman.، وغيرهم، وكلهم يتفق علي انه يمكن كتابة دالة الاستهلاك في المدي القصير علي الشكل الاتي C= by

حيث:

b: الميل الحدي للاستهلاك

y: الدخل

ودالة الادخار: $S = (1 - b)y$

وعلى افتراض أن الزكاة تفرض على الأموال المدخرة (S) بنسبة (Z) فيمكن ان نحسب قيمة الزكاة (R) كما يأتي:

$$R=ZS=Z(1-b)y$$

و بما أن قيمة أموال الزكاة ستوجه نحو الاستهلاك، فإن دالة الاستهلاك بعد تطبيق الزكاة (C2) ستصبح:

$$C2=by+R = by+ Z\ (1-b)\ y$$

$0 < b < 1$. $0<Z < 1$

بما أن: $\Delta C = C2 - C1$

إذن: $C=Z(1 - b)y$

وبما أن: $Z(1 - b)y > 0$

إذن: $C_2 > 0$

أي أن دالة الاستهلاك في المجتمع الإسلامي أعلى مما هي في المجتمعات غير الإسلامية بسبب تطبيق الزكاة.

أن دالة الاستهلاك ترتفع نحو الأعلى بعد دفع الزكاة ويحصل تغير في انحدارها، كم ا يحصل تغير في الميل الحدي للاستهلاك فتظهر النتيجة بيانيا كما يلي:

الشكل رقم (I-1): أثر فريضة زكاة على دالة الاستهلاك

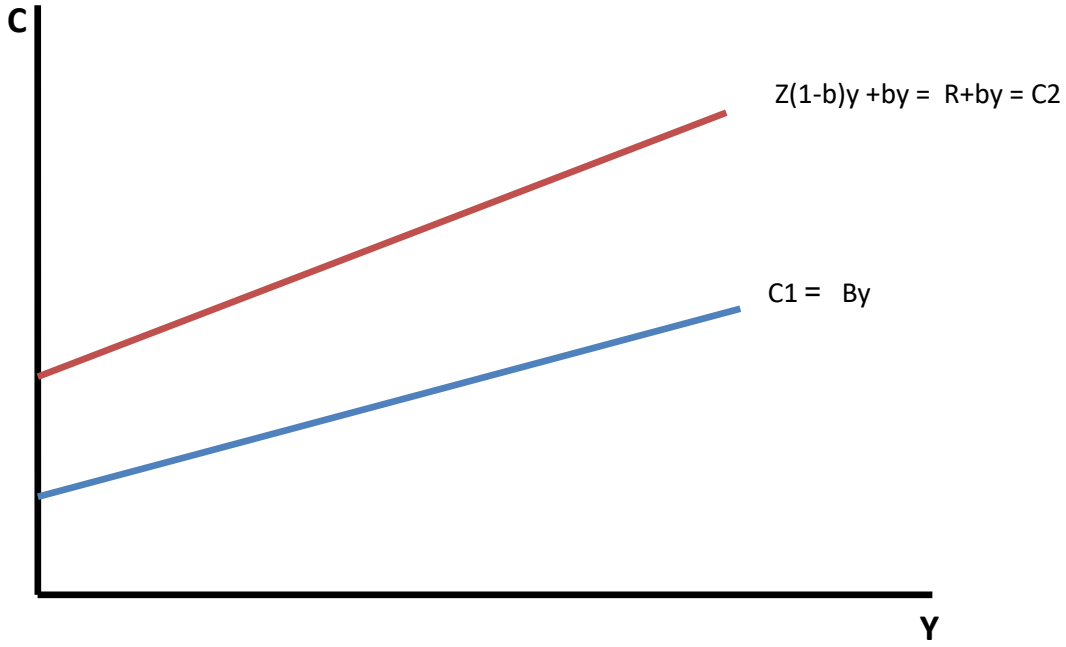

حيث C_1 دالة الاستهلاك قبل فرض الزكاة وC_2 دالة الاستهلاك بعد فرض الزكاة

المصدر: نزار عبد البار مشعل، **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، 1422 هـ، ص5

إن ارتفاع دالة الاستهلاك من C_1 إلى C_2 يشير إلي زيادة الاستهلاك عند كل مستوي من مستويات الدخل مع ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك عند مستحقي الزكاة، وهنا تظهر لنا العلاقة الطردية بين الزكاة والطلب للاستهلاك والتي تعمل على بقاء معدلات الاستهلاك عالية.[1]

I-2 أثر الزكاة على الادخار:

إن أثر الزكاة على الاستهلاك يعني وجود أثر على الادخار بالاتجاه العكسي لذلك فالزكاة بما تقدمه من فرص لإقامة مزيد من الاستثمارات عن طريق توجيه المدخرات نحو سبيل الاستثمار، فإنها بذلك تقوم بدور رئيسي في زيادة الدخل الوطني في الأجل الطويل، لذلك فإن الزكاة تؤدي إلى زيادة حجم الادخار الكلي في

[1] حسن موسي طاهر، الزكاة ودورها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، **Iraqi Academic Scientific Journals**، العدد56، 2020, ص ص 170-171.

المجتمع في الأجل الطويل من خلال تأثيرها الحركي. لذلك فإن قرار توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك يجب أن يراعي هدف المحافظة على رأس مال المشروع، وهو ما يؤدي إلى رفع معامل الادخار بالنسبة للدخل. لذلك تؤدي الزكاة في الأجل الطويل إلى زيادة الادخار أي نقص الاستهلاك ، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار. وعلى العكس في الأجل القصير تؤدي الزكاة إلى انخفاض حجم المدخرات ، وبالتالي نقص الاستثمار.[1] ويمكن صياغة دالة الادخار من منظور إسلامي علي النحو الاتي:

دالة الادخار $$S = (1 - b)y$$

حيث أن:

S: الادخار.

b: الميل الحدي للاستهلاك.

y: الدخل. $$0 < b < 1$$

وعلى افتراض أن جزء من الدخول المدخرة اقل من قيمة النصاب فانه يمكن كتابة قيمة الادخار بالعبارة الأتية:

$$S1 = JS$$

$$S2 = (1 - J)S$$

$$S = S1 + S2$$

حيث أن:

$S1$: الادخار أكبر أو يساوي قيمة النصاب.

S_2 : الادخار أقل من قيمة النصاب.

J : معدل الزكاة.

و عليه يمكن حساب قيمة زكاة الادخار كما يلي: $$S = JS$$

$$Rs = Zs.S_1 = Z.J.(1-b)Yd$$

[1] عصام بن هاشم الحفري، **اقتصاديات الزكاة**، كلية العلوم الاقتصادية والمالية و الإسلامية، ص 27.

حيث: $0 < J < 1$

الشكل رقم **(I-2)** يوضح أثر الزكاة على دالة الادخار في الأجل الطويل، فاستمرار تطبيق الزكاة تؤدي إلى ارتفاع إنتاجية الفقراء وبالتالي زيادة الميل الحدي للادخار في الأجل الطويل[1].

الشكل رقم (I-2): أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار

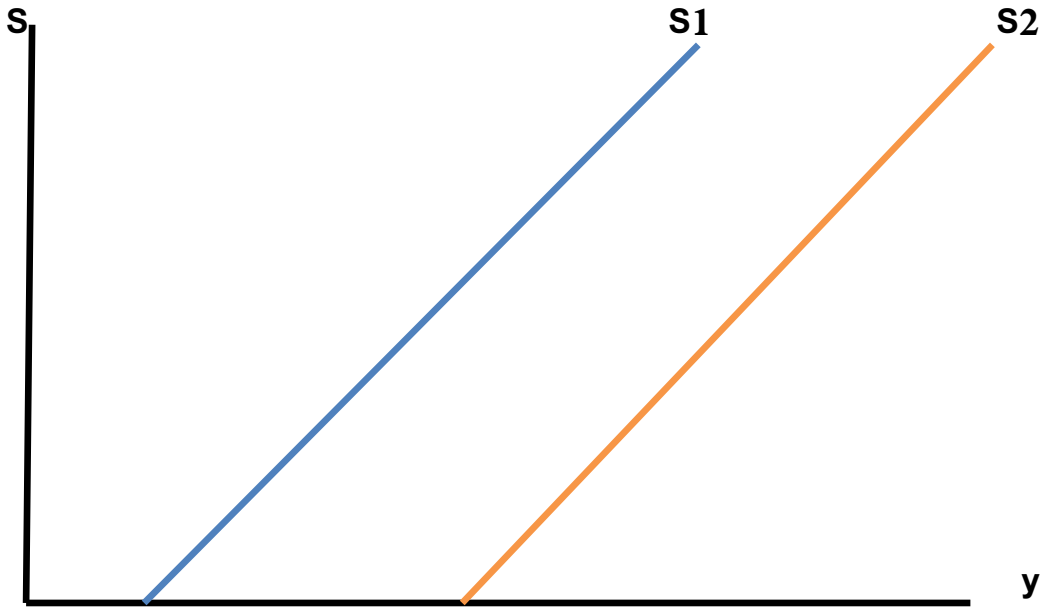

المصدر: عصام بن هاشم الحفري، مرجع سابق، ص 28.

من خلال ما سبق إذا قارنا بين الميلين الحدين للاستهلاك والادخار بين كل من الأغنياء والفقراء فإن الفقراء يرتفع عندهم الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض عندهم الميل الحدي للادخار، بعكس الأغنياء الذين ينخفض عندهم الميل الحدي للاستهلاك ويرتفع عندهم الميل الحدي للادخار، وكلا الحالتين مرتبطتين بمستوي الدخل المنخفض لدي الفقراء والمرتفع عند الأغنياء.

فالزكاة تعتبر كتدفق نقدي من مدخرات وأموال مال كي النصاب إلى مستحقي الزكاة تؤدي إلى التأثير في حجم المدخرات لدي الأفراد ومن ثم حجم الادخار الوطني بطريقتين:

- اقتطاع نسبة الزكاة مباشرة من المدخر غير المستثمر وتحويلها لمؤسسة الزكاة؛

[1] عصام بن هاشم الحفري، مرجع سابق، ص 28.

- إجبار المدخر على استثمار أمواله المدخرة والمعطلة حتى لا تتآكل بالزكاة.

وكلا الحالتين لهما انعكاسات اقتصادية إيجابية على الادخار، ففـي الأولي يزيد الاستهلاك وفي الثانية يزيد الاستثمار.

ويقترح بعض الباحثين شكلا مغايرا لدالة الاستهلاك في مجتمع الزكاة، حيث يقوم جميع أفراد مجتمع الزكاة بالاستهلاك عند نقطة اعلي من الصفر تمثل استهلاك حد الكفاية، كما لا تأخذ دالة الادخار قيما سالبة وإنما تبدأ من نقطة الصفر كما يظهر في الشكل رقم **(I-3)**[1] .

الشكل رقم **(I-3)** أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار والاستهلاك

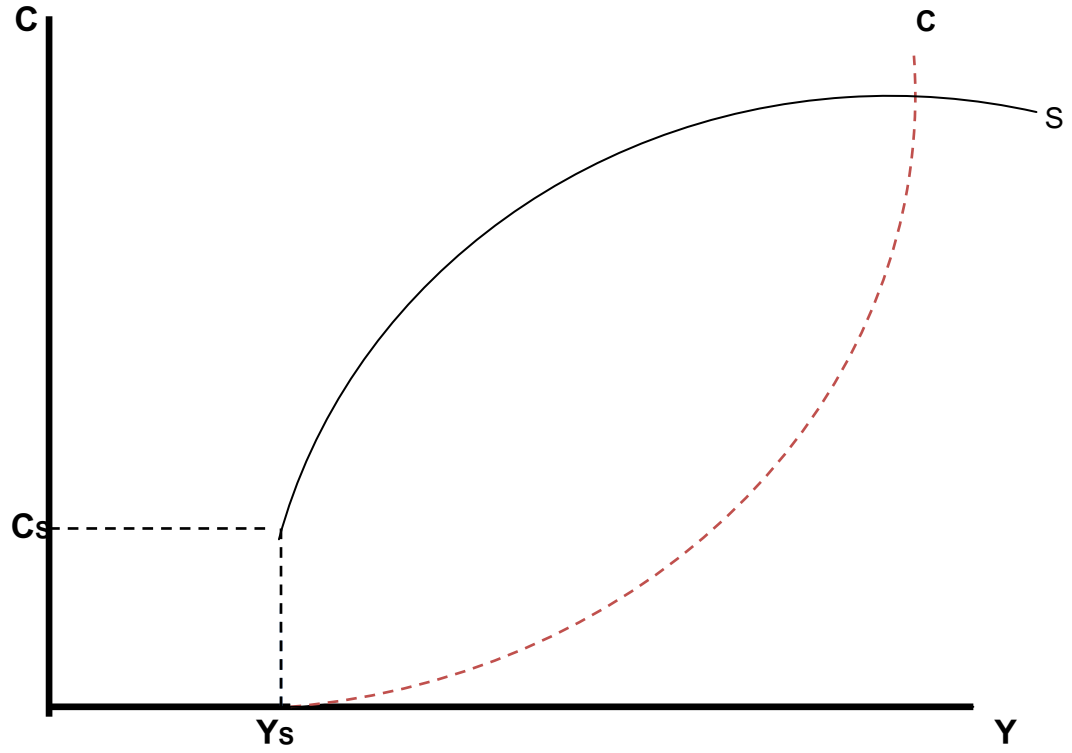

المصدر: المرسى السيد حجازي، مرجع سابق، ص23.

و تقترب دوال الاستهلاك والادخار من الواقع كما يوضحه الشكل (I-3) حيث تأخذ شكل منحنيات (دوال غير خطية) يتناقص فيها ميل دالة الاستهلاك بمرور الوقت نتيجة لانخفاض الميل الحدي للاستهلاك مع

[1] المرسى السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، **مجلة جامعة عبد العزيز**، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد7، العدد02، 2004، ص 23.

زيادة الدخل الكلي. وفي الشكل أيضا يتساوى استهلاك حد الكفاية الكفاية Ys ثم يبدأ حجم الاستهلاك ومستوي الادخار في الزيادة مع زيادة الدخل الكلي بعد حد الكفاية .

I-3 أثر الزكاة على الاستثمار:

إن تحصيل الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني بزيادة الاستهلاك حيث أن الطلب على السلع الاستهلاكية يتطلب زيادة الاستثمارات الخاصة بصناعة السلع الاستهلاكية فالزكاة لا تفرض على المال بمجرد امتلاكه، بل ترك الشرع الحكيم للمالك حولا كاملا ليستثمر أمواله وليحقق منها النماء المرجو، وبذلك تشجع الزكاة صاحب المال على الاستثمار حتى يتحقق منها دخل يؤدي منه إلى الزكاة. و يترتب على ذلك استفادة صاحب المال من استثمار أمواله وتحقيق الأرباح، وكذا استفادة المجتمع بأداء الزكاة لمستحقيها وسرعة دوران المال الذي يساعد على زيادة التنمية الاقتصادية في المجتمع. أما إن ترك ماله وتقاعس عليه بتركه عاطلا فإنه سيتناقص بالزكاة، وفي هذه الحالة تعد الزكاة عقوبة له على تعطيل رأس المال واكتنازه[1].

تمثل الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية التحفيزية لمستويات الاستثمار الكلي، فهي تحارب الاكتناز الذي هو بمثابة تسربات للدخل الوطني، كما أن إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة سيرفع من مستوى الطلب الكلي، الذي سيقابله زيادة في العرض الكلي من خلال ارتفاع حجم الاستثمار، يضاف لهذا أن تمكين الفقراء من الحصول على رأس المال الإنتاجي سيدعم وتيرة الاستثمار الوطني، كما أن المجتمعات التي تتبنى نظام الزكاة يكون عامل استقرار فيها سائدا، نظرا لانخفاض معدلات الفقر[2].

إذ أن دالة الاستثمار من منظور إسلامي تصاغ على النحو الاتي:

$$I=I_0 + I_1 (Z-r.m)$$

حيث أن:

I : الإنفاق الاستثماري الكلي.

[1] فوزي محيرق، مرجع سابق، ص 140.

[2] عبد القادر طاهر، إدريس عبدلي، مرجع سابق، ص 235.

I0 : الاستثمار المستقل والذي لا يعتمد على مستوى الدخل أو معدل الربا الذي يقصد من ورائه تحقيق الربح المادي.

I1 : نسبة التغير في الاستثمار الناتج عن التغير في معدل الربح المتوقع بعد طرح الزكاة.

r. m : معدل الربح المتوقع.

Z: الزكاة.

r : الربح.

إن إثر الزكاة على الاستثمار موضح في الشكل رقم **(I-4)**، فعند معدل ربح متوقع يعادلr_2 يكون حجم الاستثمار الكلي مساويا إلى i_1 قبل تطبيق فريضة الزكاة ,لكن و مع تطبيق فريضة الزكاة فإن مستوى الاستثمار الكلي يساوي I_2 وهو أكبر من المستوى السابق، ويرجع ذلك إلى التغير الحاصل في دالة الاستثمار التي انتقلت إلى الأسفل نحو اليمين من I إلى Iz .

الشكل رقم (I-4): أثر فريضة الزكاة على دالة الاستثمار

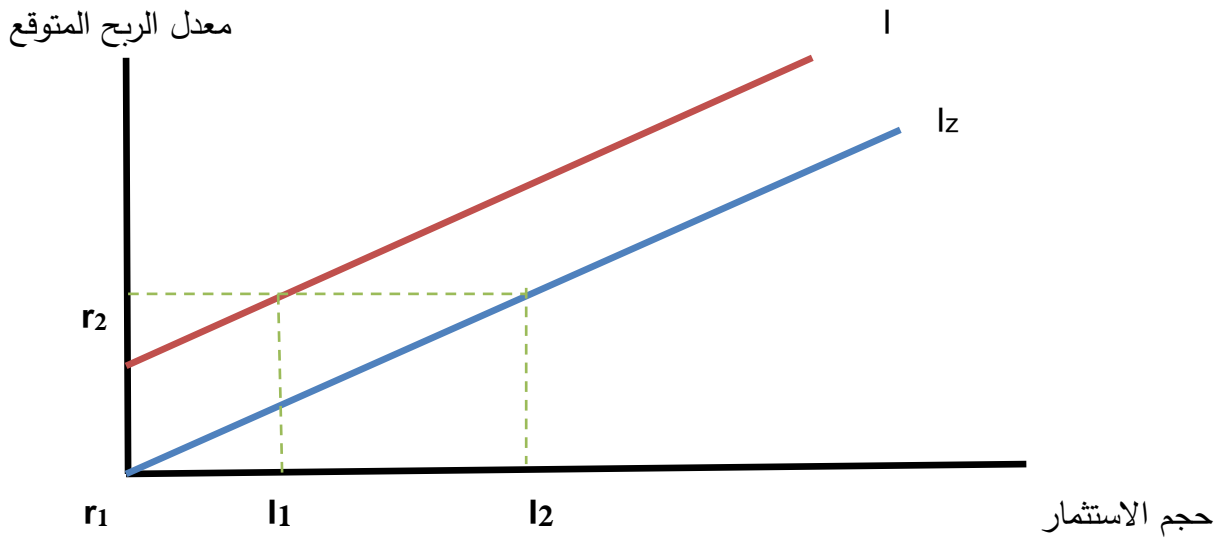

المصدر: عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، مرجع سابق، ص 240.

I-4.أثر الزكاة على الأنفاق الحكومي:

إن أغلب دساتير وتشريعات الدول المعاصرة تنص على حق الأفراد في الضمان الاجتماعي، حيث تتولى الدولة تقديم مساعدات (نقدية أو عينية) للفئات المحتاجة في المجتمع من خلال تخصيص جزء من الإيرادات العامة لتمويل النفقات الاجتماعية التي تعتبر جزء من الإنفاق العام للدولة.

وفي النظام المالي الإسلامي تعد الزكاة مؤسسة التكافل الاجتماعي، حيث يتولى أغنياء المجتمع تحمل تأمين ظروف العيش الكريم للمحتاجين والفقراء بإشراف من الدولة، ومباشرتها لمسؤوليات جمع الزكاة وتوزيعها فالزكاة تشريع منظم يقوم على مساعدات حكومية دورية ومنتظمة، مساعدات غايتها تحقيق الكفاية لكل محتاج[1].

ويتكون الإنفاق العام للدولة الإسلامية في ظل فريضة الزكاة من :

- المساعدات المباشرة لذوي الدخول المنخفضة (الفقراء والمساكين) المستحقين للزكاة؛
- الإنفاق العام على مشروعات مخصصة لأصحاب الدخول المنخفضة المستحقين للزكاة؛
- المساعدات المالية والعينية للغارمين من حصيلة الزكاة؛
- الإنفاق العام في بنود " في سبيل الله وابن السبيل " وهي مشروعات ومساعدات مالية و عينية؛
- مرتبات الموظفين العاملين في جمع وتوزيع الزكاة أي العاملين عليها؛
- مخصصات مالية للمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب إن وجدوا.

II- دور الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية :

تعمل الزكاة بشكل بارز على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وحمايته من التقلبات الاقتصادية المختلفة وذألك بسبب تأثيرها المباشر على السيولة النقدية والطلب الفعال، وإعادة توزيع الدخل والثروة في المجتمع، هذا إلى جانب تضييقها على عناصر الإنتاج المعطلة واشتمالها على بعض الأحكام التي لها تأثير دائم هي الأخرى في الحد من هاته التقلبات والأزمات كما سيتضح من هاته النقاط:

II-1 دور الزكاة في محاربة الاكتناز:

يعد الاكتناز مشكلة تقف عائقا أمام نماء الثروة وزيادتها ، ذلك لأن اكتناز الثروة معناها حجب كمية منها عن الدوران والتداول، الأمر الذي يجعل القدرة المالية الاستثمارية مشلولة ومقيدة لأنها بعيدة عن المجال الاستثماري، ولذلك جاءت الزكاة ب حل يقضي على هذه المشكلة، لأن الزكاة تفرض على المال النامي

[1] مناصرة عزوز، أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، **مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة أدرار، المجلد 10، العدد04، 2011، ص 289.

والعاطل على حد سواء ، باعتبار المال العاطل يكون معرضا للنقصان إذا لم يتم استثماره لتخرج بذلك زكاته من الإيرادات التي يدرها ، وبهذا تعد الزكاة أداة في استثمار الأموال العاطلة حتى لا تتآكل وتتناقص، ويمكن إيجاز أضرار الاكتناز من خلال الآتي[1]:

- تعطيل وظيفة النقود الاقتصادية (التبادل)، إذ أن عملية الاستثمار تتطلب وجود مبالغ نقدية تدفع لعناصر الإنتاج نتيجة مساهمتها في العملية الإنتاجية، مما يؤثر على حجم الاستثمار؛
- عدم معرفة الفرص الاستثمارية، إذ يكون نتيجة الجهل بالأوضاع والفرص الاستثمارية، وليس للخوف من المخاطر، إذ أن هنالك العديد من الأغنياء يحتفظون بكميات كبيرة من النقود مما يعني التدهور المستمر لقيمة النقود؛
- التوازن العام في الاقتصاد الوطني يعتمد على الادخار والاستثمار ، وعدم التوازن يؤدي إلى نتائج سلبية على الاقتصاد الوطني، إذ إن تعطيل جزء من كمية النقود يترتب عليه زيادة المعروض من السلع والخدمات على كمية النقود المتداولة مما يؤدي إلى ظهور انكماش من جهة ، ومن جهة أخرى أن زيادة عرض النقود التي تقوم بها السلطات النقدية عن طريق الإصدار أو منح الائتمان، يؤدي إلى تدفق المكتنزات المتراكمة لفترة طويلة، مما يؤدي إلى زيادة كمية النقود عن حجم المعروض من السلع والخدمات، مما يؤدي إلى رفع المستوى العام للأسعار (التضخم) وهو أحد أسباب انخفاض كفاءة الاستثمار؛
- هناك علاقة عكسية بين الاكتناز والوعي الاستثماري إذ كلما ارتفعت درجة الوعي الاستثماري قل الاكتناز والعكس صحيح، والإسلام سعى لرفع درجة الوعي الاستثماري عبر وسائل منها: فريضة الزكاة تحريم الربا، تحريم الاكتناز، تحريم الاحتكار.

و تسهم الزكاة في محاربة الاكتناز من خلال معالجة نفس المسلم من الشح والبخل لقول عز وجل﴿ **ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون** ﴾[2] ، كما تجعله أكثر مشاركة في حمل أعباء التكافل الاجتماعي ومساعدة الآخرين بدفع الزكاة والإنفاق في سبيل الله، حرصا على الأجر العظيم الذي يناله والرضا النفسي الذي يشعر به.[3] ومن الناحية الاقتصادية تساهم الزكاة في محاربة الاكتناز من ناحيتي الجباية والمصارف

[1] حسن موسى طاهر، مرجع سابق، ص ص 158-159.
[2] سورة الحشر, آية 09.
[3] المرسى السيد حجازي، مرجع, سابق، ص18.

فمن الناحية الأولى، فإن الزكاة في الأموال النامية وفي الثروات العاطلة، تحارب تجميد الأموال وحبسها عن أداء وظيفتها الأساسية، وهي توجيهها إلى مجالات الاستثمار والتنمية، فيسعى صاحب المال في المجتمع المسلم إلى استثماره وتنميته خوفا من أن تبتلعه الزكاة، ويستمر في استثماره طالما يعطي معدلا من العائد.

كما أن انخفاض النصاب يتضمن حث الطاقات الكامنة كلها حتى الصغيرة منها على الاشتراك في عمليات الإنتاج. أما من ناحية المصارف فنجد أن النصيب الأكبر من مصارف الزكاة يوجه لمحاربة الاكتناز حيث إن الإنفاق على الفقراء و المساكين و في الرقاب والغارمين وابن السبيل كلها تحارب الاكتناز[1].

II-2 دور الزكاة في ضبط التضخم:

تخفف الزكاة من التضخم في حالة زيادة الطلب عن العرض، حيث تكون النقود المتاحة داخل المجتمع أكبر من قيمة السلع المعروضة، وهو ما يدفع الأسعار للزيادة، فترتفع الأجور لتلبية زيادة الأسعار، ويكون لتطبيق فريضة الزكاة أثره في كبح جماح التضخم من خلال:

توفير التدفقات النقدية: فانتظام تحصيل الزكاة مع بداية كل حول قمري، يوفر كميات النقد اللازمة للتداول دون الحاجة إلى لجوء السلطات لعمليات الإصدار النقدي.

امتصاص الطلب الكلي: كما هو معروف اقتصاديا فإن الطلب الكلي يتكون من الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري وبما أن الزكاة تغذي مصارف معينة حددها القرآن الكريم فهي إذا غير مسؤولة عن تمويل الإنفاق الحكومي بل هناك موارد أخرى لتمويل الإنفاق الحكومي كالخراج والعشور والجزية والضرائب المباشرة، وبهذا تساهم الزكاة في ترشيد الإنفاق الحكومي المسبب للتضخم.

زيادة العرض: فالزكاة تحفز على الادخار الموجه للاستثمار، وبهذا فإن الأموال المدخرة سوف توجه للاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة العرض الحقيقي من السلع والخدمات مما يساهم في ضبط التضخم. إضافة إلى ما سبق فإن بعض الأحكام المتعلقة بالزكاة كسياسة تحصيلها لمعالجة التضخم النقدي، إما أن يكون ذلك عن طريق تأخير الزكاة بعد وقت وجوبها، أو تقديمها على وقت وجوبها تجاوبا مع الأحوال الاقتصادية

[1] المرسى السيد حجازي، نفس المرجع، ص 19.

العامة التي يمر بها الاقتصاد له الأثر العميق في تفادي المشاكل الاقتصادية المختلفة ومنها التضخم. ومن هذا يتبين أن تطبيق فريضة الزكاة يسهم وبشكل كبير في التخفيف من الضغوط التضخمية[1].

II- 3 دور الزكاة في معالجة البطالة:

البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية ذات خطر، فإذا لم تجد العلاج الناجح تفاقم خطرها على الفرد، والأسرة والمجتمع ومن ثم كره الإسلام البطالة، وحث على العمل والمشي في مناكب الأرض واعتبره عبادة وجهادا في سبيل الله إذا صحت فيه النية، ورعيت الأمانة والإتقان[2].

إن الهدف الاقتصادي من الزكاة هو إعادة توزيع الأموال وتحقيق الغناء لمصاريف الزكاة، فهي تساهم في حل مشاكل البطالة بأنواعها المختلفة: المقنعة والدورية والهيكلية على النحو الآتي[3]:

- تنشأ البطالة المقنعة نتيجة عدم التناسب بين عرض العمل، وعناصر الإنتاج الأخرى المكملة الأشد ندرة وتساهم الزكاة في حل هذه المشكلة من خلال زيادة عرض عناصر الإنتاج المتعاونة مع عنصر العمل نتيجة زيادة الزكاة للحافز على الاستثمارات الجديدة إضافة إلى الحفاظ على الاستثمارات الحالية.

- تسهم الزكاة في علاج مشكلة البطالة الهيكلية، والتي تتسبب عن وجود عوائق خطيرة أمام قوة العمل في الانتقال بين الوظائف وبين الصناعات والمهارات المختلفة المرتبطة بالتكنولوجيا، وذلك من خلال رفع مستوى الإنتاجية العمل عن طريق:

  - توفير متطلبات الغذاء والكساء والعلاج والمسكن لأفراد قوة العمل؛

  - جواز الإنفاق على طلاب العلم النافع من حصيلة الزكاة، وذلك إذا تعذر الجمع بين طلب العمل والعمل للكسب؛

  - توفير برامج التدريب والتعليم وإعادة التأهيل لأفراد قوة العمل، مما يزيد من قدرتهم على الانتقال بين فروع الإنتاج المختلفة؛

---

[1] محمد دمان ذبيح، مرجع سابق، ص 280-283.

[2] يوسف القرضاوي، دور **الزكاة في علاج المشكلات الاقتصادية وشروط نجاحها**، طبعة 01، دار الشروق، القاهرة ،2001، ص09.

[3] المرسى السيد حجازيا، مرجع سابق، ص 16.

- و لعل أهم أسباب البطالة الدورية هي التوقعات المتشائمة وانخفاض الكفاية الحدية لرأس المال وارتفاع تفضيل السيولة. و تساعد الزكاة في علاج هذا النوع من البطالة من خلال تشجيعها للتغيرات في ظروف الإنتاج، وظهور الاختراعات التكنولوجية واكتشاف الموارد الطبيعية، والنمو السكاني، وزيادة الدخل الوطني.

إضافة إلى ما سبق في علاج الزكاة لمختلف أنواع البطالة، كذلك لها دور في زيادة فرص العمل من خلال تشغيل العاملين في مختلف المشاريع، كتوظيفهم كعاملين في تحصيل الزكاة، كذلك الاحتفاظ بمستوى العاملين في الاقتصاد الوطني لمنحهم وظيفة مصرف الغارمين.

وبذلك يمكن أن تؤدي أموال الزكاة دورا كبيرا في تحويل أفراد المجتمع العاطلين والقادرين على العمل إلى أفراد منتجين وتحويلهم من أفراد مستحقين للزكاة إلى أفراد دافعين للزكاة فالشخص العاطل الذي لا يعمل وهو قادر لكنه لا يجد فرصة عمل يستحق من الزكاة حسب تعطله، فإذا كان هذا التعطل سبب عدم وجود عمل مناسب له يعطي من الزكاة ما يمكنه من العمل ويحوله إلى شخص منتج[1].

II-4 دور الزكاة في معالجة الفقر:

نستطيع أن نصنف مشكلة الفقر من المشكلات الاقتصادية، لأن معنى الفقر هو عجز الموارد المالية للفرد أو المجتمع عن الوفاء بحاجاته الاقتصادية. ولهذا اعتنى الاقتصاديون بعلاج مشكلة الفقر ووضع الحلول النظرية والعلمية للقضاء عليها.

و لقد ثبت بالتجربة الفعلية في التاريخ الإسلامي أن الزكاة عندما كانت تأخذ بتمام حقها وتصرف في مصاريفها الفعلية كانت تساهم مساهمة فعالة في حل مشكلة الفقر وآثارها الناجمة عنها في البلاد الإسلامية. فالزكاة تقوم بدور هام في جهاز الاقتصاد الإسلامي. فهي تنقل المال المدفوع من الغني إلى الفقير بهدف إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع. و من المتوقع أن يضمن كل فرد في المجتمع عن طريق الزكاة الحد الأدنى من أسباب المعيشة.و يظهر أثر الزكاة في ذلك من خلال: تضييق الفجوات بين الغني والفقير ومن خلال توزيع الثروة بين الأفراد. و تكون بذلك من أفضل أنواع العلاج لهذه الظاهرة حيث

[1] موسى كاسحي، مرجع سابق، ص ص 228-229.

أنها تساهم بالقضاء على الفقر ونتائجه وأضراره فتضمن للعاجز عيشا كريما وتقضي عن الغارم دينه وتحمل ابن السبيل إلى أهله ووطنه.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة حول علاقة الزكاة بالنمو الاقتصادي.

تلعب الدراسات السابقة دورا حيويا في البحث العلمي , حيث توفر رؤى ومعلومات مسبقة تساعد على فهم الموضوع و تحديد اتجاهات البحث اللاحقة, وسنتطرق في هذا المبحث حول مختلف الدراسات التي تناولت موضوع الزكاة لتحديد الفجوات وتقديم السياق اللازم للبحث الجديد من أجل تعزيز الفهم وتوسيع آفاق المعرفة.

I الدراسات السابقة

تعددت الدراسات حول موضوع الزكاة نذكر منها ما يلي:

1- دراسة: **دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر** ، لـ بنشاط مصطفى وناجي محمد، مقال منشور في مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، سنة 2022.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيين دور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وكذلك تبيين الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة، بالإضافة إلى مساهمة صندوق الزكاة في التنمية، وكنتيجة لهذه الدراسة أن عدم استقلالية الصندوق عن الدولة أضعف من دوره الاقتصادي والاجتماعي.

2-دراسة: **إثر نموذج اقتصاد زكوي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى تعداد المزكين** ، لجمال الدين سلامة، مقال منشور في مجلة البحوث والدراسات العلمية، المجلد 16، العدد01، سنة 2022.

قدمت هذه الورقة البحثية نموذجا لتحليل رياضي لبعض الآثار الاقتصادية للزكاة، لقد كان لهذه الأخيرة نصيب من الاجتهادات في تفسير أثرها ونتائجها، لكن تبقي غير ملموسة ولا تخضع للقياس، فقد استخلصت الدراسة إن أداة الزكاة ضاعفت من الدخول وساهمت في إغناء المستفيدين منها وزيادة عددهم.

3-دراسة: **دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي "دراسة حالة مؤسسة الزكاة في الأردن والسودان وماليزيا"**، لـ: طيار سناء وسعيداني سميرة، مقال منشور في مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، جامعة برج بوعريريج الجزائر، سنة 2022.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة تحليلية لنماذج من المساهمة الاقتصادية للزكاة اقتصاديات بعض الدول خلال الفترة 2003-

2018، وقد توصلت الدراسة إلى أن الزكاة تؤدي دورا هاما في تحفيز النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار عن طريق عملتي التحصيل والتوزيع تقديما أو تأخيرا نقدا أو عينا بحسب الوضع الذي يكون عليه الاقتصاد.

4-دراسة: **قياس مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر والسودان "** لـ: يوسف حوشين، مقال منشور في مجلة المعيار، مجلد25، عدد62، جامعة البليدة 02، الجزائر، سنة 2021.

هدفت الدراسة إلى قياس مدي مساهمة الزكاة في تحقيق النم الاقتصادي، وذلك من خلال دراسة قياسية لدولتين هما الجزائر والسودان خلال الفترة 2003 إلى 2018 ولقد تلخصت نتائج هاته الدراسة في وجود علاقة ترابط قوية بين مؤشر الزكاة ومؤشر النمو في الدولتين، كما تبين أن للحصيلة الإجمالية للزكاة أثر على إجمالي الناتج المحلي.

واتضح من الدراسة أن مساهمة الزكاة في النمو الاقتصادي في السودان أكبر من الجزائر، ويعود ذلك إلى أن التجربة السودانية في الزكاة هي اقدم من بكثير من التجربة الجزائرية، كما أن الزكاة في السودان تتسم بالطابع الإلزامي بينما في الجزائر فهي تطوعية

5-دراسة: **الزكاة ودورها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي،** لـ: حسن موسى طاهر، مقال منشور في: Iraqi Academic Scientific Journals، العدد 56، سنة 2020.

هدفت الدراسة إلى التعرف علي المفاهيم الفقهية والاقتصادية لفريضة الزكاة ،ويسعي الإسلام في الكشف عن أدوارها العديدة والمتنوعة في الحياة الاقتصادية للمجتمع المسلم ، من خلال التعرف علي تأثيرها في ببعض المتغيرات الكلية مثل الادخار والاستثمار والاستهلاك وخلصت الدراسة أن لفريضة الزكاة دورا مهما في مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية في المجتمع الإسلامي ، حيث يمكن استخدامها في حيز التنفيذ والتطبيق بصورة أكثر فاعلية لتؤدي دورها في المجال الاقتصادي والمالي بما يحقق مصالح المجتمع ، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروة ، وزيادة التشغيل وتمويل الفقراء .

6 -دراسة: **دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،** لـ: كاسحي موسي، مقال منشور في مجلة الشريعة والاقتصاد، العدد11، سنة 2017.

قام الباحث من خلال دراسته بإبراز الدور المزدوج للزكاة كعبادة وكأداة تنموية يقدمها الاقتصاد الإسلامي علاجا لما تعانيه المجتمعات من اختلال في توزيع الدخل، وبيان مدى فعاليتها في حل جميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وقد خرجت هذه الدراسة ببعض النتائج نذكر أبرزها: أن الزكاة تحفز الاستثمار

وتساهم في التنمية الاقتصادية في البيئة الإسلامية من خلال محاربة الاكتناز، وتشجيع الإنفاق، وتخفيض معدلات الفقر والبطالة.

7-دراسة: **الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي "نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية"** لـ: عبد القادر خليل وإدريس عبدلي، مقال منشور في مجلة الباحث، العدد 15، الجزائر، سنة2015.

هدفت الدراسة إلى إبراز مكانة الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية من خلال بناء نموذج قياسي يربط بين الزكاة كمتغير تفسيري ومعدلات البطالة كمتغيرات تابعة, في كل من دولتي مليزيا والجزائر، وقد خلصت الدراسة إلى أن الزكاة في الجزائر لاتزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي ، والتخفيف من حدة البطالة ،أما بالنسبة لماليزيا فأن ارتفاع الحصيلة السنوية للزكاة بنسبة 1٪ سيؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ماليزيا بنسبة 0.51 ٪ وإلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 0.26٪ لذلك يمكن اعتبار الزكاة أداة من أدوات السياسة المالية في النموذج الاقتصادي الماليزي .

8 -دراسة: **التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري** لـ: عزوز مناصرة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2015.

جاءت هذه الدراسة لتبين الجوانب المتعلقة باقتصاديات الزكاة وكذا الآثار الإيجابية التي يمكن أن تحدثها الحصيلة الإجمالية التقديرية للزكاة على الاقتصاد الوطني، وقدرته ا على المساهمة في حل المشكلات الاجتماعية وإحداث الأثار الاقتصادية المرغوبة في الجزائر، وتوصل الباحث من خلال دراسته إن حصيلة الزكاة تتأثر بالرأي الفقهي المعتمد في تقديرها، إضافة ان الحصيلة التقديرية للزكاة في الجزائر معتبرة نسبيا كما أنها تساهم في محاصرة القفر والتخفيف من البطالة.

9-دراسة: **مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي لـ** : محد دمان ذبيح، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم جامعة باتنة، الجزائر. سنة 2015.

اعتمد الباحث في دراسته على بيان خصائص وأنواع مؤسسة الزكاة وشروط نجاحها إضافة إلى إبراز مدى قدرتها على تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع، وعلاج المشكلات الاقتصادية المختلفة، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة ان مؤسسة الزكاة تمارس دورا فعالا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.

10–دراسة: **الأثر الاقتصادي للزكاة في النموذج مقترح لتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي** لـ: فوزي محيريق، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، سنة 2013.

قام الباحث من خلال دراسته بإيجاد صيغة رياضية جمع من خلالها الزكاة الكلية في الاقتصاد، وبذلك خلص إلى صياغة نموذج زكوي لتوازن الاقتصادي الكلي في اقتصاد لا ربوي قائم على صيغة التمويل بالمشاركة وتفعيل تطبيق فريضة الزكاة جباية وتوزيعا وإدارة، كما وضح دور الزكاة بيانيا في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في حالتي الركود والتضخم.

11–دراسة:"**Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia** " لـ: Mohammed B.Yusoff وDensumite Sorfina ، سنة2012.

اعتنت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير توزيع نفقات الزكاة على النمو الاقتصادي في دولة ماليزيا من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي مثل اختبارات جذر الوحدة، التكامل المتزامن، نموذج شعاع تصحيح الخطأ واختبارات السببية، ولقد أكدت الدراسة القياسية على وجود علاقة إيجابية بين نفقات الزكاة والنمو الاقتصادي الحقيقي خلال المدي الطويل، كما أن اختبار السببية حسب مفهوم GRAGER بين أن اتجاه السببية يكون من خلال نفقات الزكاة نحو النمو الاقتصادي الحقيقي ولا يوجد أثر للتغذية العكسية.

12–دراسة: **نموذجة الآثار الاقتصادية للزكاة "دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي** "لـ: عقبة عبد اللاوي وفوزي محيريق، مداخلة تدخل ضمن محور قياس أدواء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة, سنة 2011.

تطرق كل من الباحثين في هذه الدراسة إلى عرض نموذج اقتصادي لا ربوي –زكوي، وتحديد آليات التوازن فيه من خلال حل المعادلات المكونة له كما أبرزا دور الزكاة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ثم كانت الدراسة التطبيقية في شكل سيناريو يتم فيه وضع نسب الزكاة على مختلف القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام. وتوصل الباحثان إلى تحديد قيم الدخل الوطني بمعادلات سلوكية تلعب فيه الزكاة الدور الرئيس وخلصا إلى تتبع التوازنات الاقتصادية في كل من سوقي السلع والخدمات والنقود وسوق العمل بعد إدخال متغيرة الزكاة ومقارنة النموذج النهائي بنموذج توازن الاقتصاد الكلي في الاقتصاد الوضعي لبيان الأثر الفعلي للزكاة في اقتصاد لا ربوي.

13–دراسة: **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية**، لـ: فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة النجاح نابلس، فلسطين، سنة 2009.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية، إذ تعتبران من الإيرادات الاساسية في الدولة، وأن تطبيقها بطريقة صحيحة يؤدى إلى الاستقرار والنمو الذي يؤدي إلى التنمية. وتوصلت الدراسة إلى ان الزكاة تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي بما تحققه من آثار على الإنفاق والاستثمار والتوزيع، والاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

14-دراسة: "**Fiscal Policy In An Islamic Economy and The Role Of Zakat**" لـ: Mohammed B.Yusoff، سنة 2006.

قدم فيها الباحث صياغة رياضية لنموذج مبسط للاقتصاد الإسلامي، أبرز فيه دور الزكاة في تحديد الدخل الوطني، حيث تناول الباحث في مقاله الشكل المختصر لدالة الاستهلاك الكلي، حيث توصل الباحث إلى أن الزكاة يمكن أن تستعمل في مواجهة التقلبات الدورية في الاقتصاد.

15-دراسة: **دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني**، لـ: صالح صالحي، مقال منشور في مجلة رسالة المسجد التي تصدرها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ضمن عدد خاص بصندوق الزكاة، سنة 2005.

تتميز هذه الدراسة في كونها تستند علي بيان الآثار المباشرة لحصيلة الزكاة على ظاهرتي الفقر والبطالة على وجه الخصوص وعلى بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية بوجه عام وهذا ما يعطي قيمة لقياس حجم الأثر الذي يمكن أن تحدثه الإمكانات المالية للزكاة على الاقتصاد الوطني الجزائري. وتوصلت الدراسة أن للزكاة دور مهم في محاربة الفقر والبطالة وأن لها تأثير إيجابي على المتغيرات الاقتصادية الكلية وبذلك تأثر على الاقتصاد الوطني.

II- تقييم الدراسات والقيمة المضافة للبحث:

تفاوتت الدراسات حول موضوع الزكاة بشكل كبير حسب السياق والمنهجية المستخدمة , فمنها من كانت في شكل سيناريو يفرض نسبا معينة على الزكاة ثم يدرس أثرها على الاقتصاد الوطني ومنها من كانت في شكل نظري بحت و منها من عالجت أثر الزكاة على متغيرة اقتصادية واحدة وعلى مستوى دولة واحدة ويمكن القول أن أغلب هذه الدراسات تفتقر للدليل العلمي والتطبيقي، فقلة الدراسات القياسية شكل نوعا من الفراغ العلمي خاصة على مستوي الجزائر وهذا لعدم وجود إحصائيات حديثة التي يستند إليها الباحثو ن في الدراسات المتعلقة بالآثار الاقتصادية المتولدة عن تطبيق فريضة الزكاة, لذلك ارتأينا أن نجري دراسة تحليلية حول أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك لحيازتنا على إحصائيات قليلة حول الحصيلة

الوطنية للزكاة, ونرى أن هناك بعض الجوانب المهمة التي تبحث عن بيان أكثر, وتأتي هذه الدراسة للتوضيح و إزالة الغموض حول النقاط الآتية:

– التأكيد من أهمية حصيلة الزكاة و قدرتها على المساهمة في حل المشكلات وتحقيق النمو الاقتصادي؛

– إبراز أهمية حصيلة الزكاة المتوقعة في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي وبيان الفجوة الكبيرة بين الحصيلة الفعلية والحصيلة الممكنة ؛

– تشخيص النقائص التي تتعرض صندوق الزكاة الجزائري مع محاولة تقديم توصيات وحلول لسد الثغرات التي تواجهه.

خلاصة الفصل:

مما سبق يتضح بجلاء قدرة الزكاة التمويلية والتوزيعية والاستثمارية في تحريك الاقتصاد، فهي تفرض على أنواع مختلفة من الأموال والممتلكات وبنسب مختلفة، كما أنها توزع على مصارف مختلفة بحسب حاجة كل مصرف. و تقوم الزكاة على أساس توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع المسلم من خلال تأثيرها على الاستهلاك والادخار والاستثمار الحكومي.

كما أن للزكاة دور فعال في علاج والتخفيف من حدة المشكلات والتقلبات الاقتصادية مثل مشكلة الاكتناز والبطالة والتضخم والفقر من خلال تحفيز الاستثمار وحث المدخرين والمكتنزين على الدخول في عملية الاستثمار، وبذلك تساهم الزكاة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي من خلال تأثيرها الفع لي على المتغيرات الاقتصادية الكلية ودورها البارز في علاج المشاكل الاقتصادية.

وبعد التطرق للجانب النظري لأثر الزكاة على النمو الاقتصادي سأتناول في الفصل الموالي دراسة تحليلية لهذا الأخير في الجزائر بعد أن أعرج على صندوق الزكاة في الجزائر ، ثم أسلط الضوء عل ى تحليل الإحصائيات الخاصة بحصيلة الزكاة الوطنية وأثرها على الاقتصاد الجزائري.

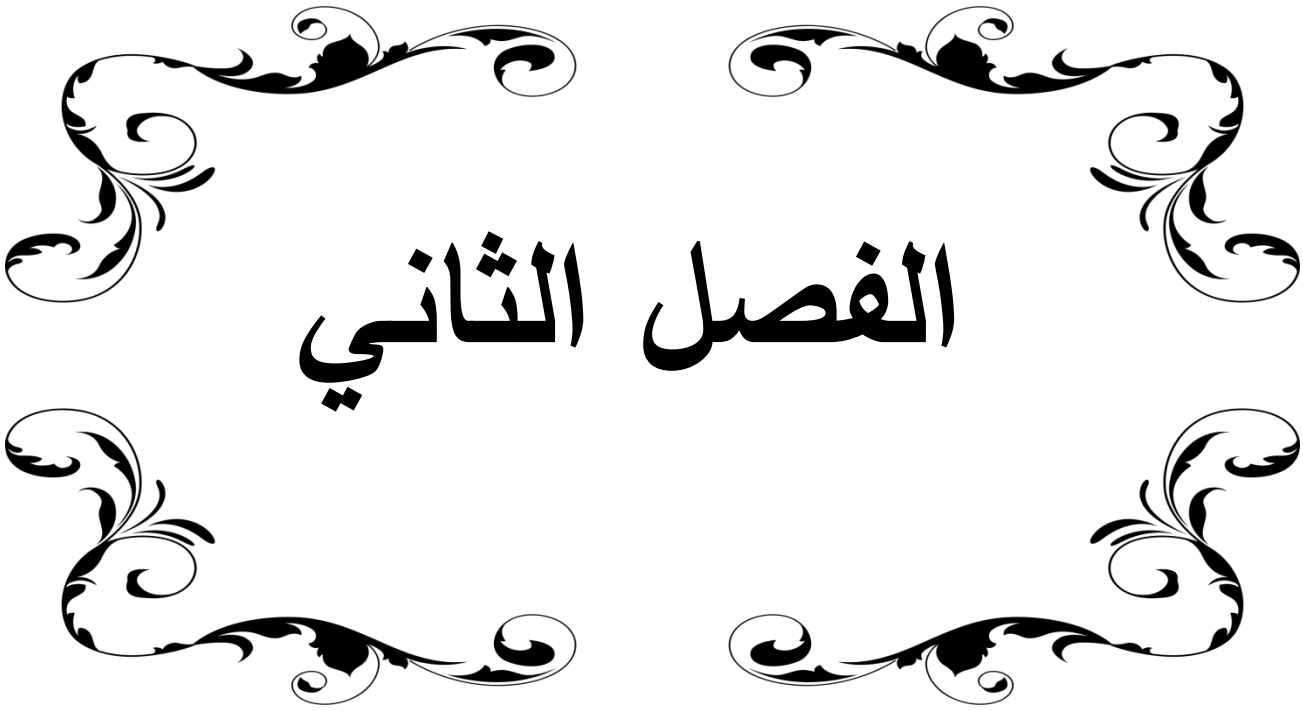

الفصل الثاني

تمهيد

بعد تطرقنا في الفصل النظري للأثر الإيجابي للزكاة على التنمية الاقتصادية و النمو الاقتصادي بوجه الخصوص ، نظرا لوفرة حصيلتها وتنوع مصادرها واستمرارية جبايتها، سنقوم في هذا الفصل بكشف بعض أسرار الزكاة من خلال تحليل وتفسير الإحصائيا ت والبيانات الخاصة بحصيلة صندوق الزكاة الجزائري وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني ، وذلك لتقديم شرح مفصل وفهم وتحليل أثر هذه الأداة التنموية . و سوف نقوم في هذا الجزء من الدراسة بالتعريج أولا عل ى واقع صندوق الزكاة في الجزائر، مرورا بتحليل وتفسير الإحصائيات والبيانات الخاصة بحصيلة الزكاة في الجزائر لنتوصل في الختام إلى أهم النتائج مع تقديم بعض التوصيات والمقترحات لعلها تساهم في تقديم تحليل شامل واستنتاجات قابلة للتطبيق وتساعد في تحسين السياسات والممارسات الحالية.

المبحث الأول: واقع صندوق الزكاة الجزائري[1]:

تعتبر الجزائر من بين أواخر الدول العربية الإسلامية التي عملت على إنشاء مؤسسة خاصة بالزكاة، فقد كانت عملية جمع الزكاة في الجزائر سابقا تتم بشكل انفرادي، ولهدف إعادة إحياء هذه الفريضة تم إنشاء صندوق الزكاة الجزائري, هذا الأخير الذي عمل على جمع الزكاة وصرفها لمستحقيها.

I – مفهوم ونشأة صندوق الزكاة:

صندوق الزكاة مؤسسة دينية اجتماعية تعمل تحت إشراف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف والتي تضمن له التغطية القانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد. تم إنشاؤه سنة 2003، بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/91 المؤرخ في 07رمضان 1411هـ الموافق لـ 23 مارس 1991م، وكان أول تطبيق له في ولايتي عنابة وسيدي بلعباس، وذلك بفتح حسابين بريديين في الولايتين تابعين لمؤسسة المسجد بغرض تلقي أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمصدقين في شكل حوالات بريدية، وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية لتشمل كافة ولايات الوطن.

II – لجان صندوق الزكاة:

يتشكل صندوق الزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية كالتالي:

* **اللجنة القاعدية:** تكون على مستوى كل دائرة ، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان ممثلين عن المزكين.

* **اللجنة الولائية:** وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة دراسة الملفات النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بقرار ابتدائي من اللجنة القاعدية، وتتكون اللجنة من الهيئات التالية: المكتب التنفيذي هيئة المداولات، هيئة المداولات الولائية.

* **اللجنة الوطنية:** وتعرف أيضا بالهيئة المركزية للزكاة وتكون على المستوى الوطني، وتتشكل هذه اللجنة من الهيئات التالية: المجلس الأعلى للصندوق، لجان المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، المكتب الوطني لصندوق الزكاة.

[1] الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف: **www.marw.dz** تم الاطلاع بتاريخ 2024/04/17.

III- عملية تحصيل الزكاة:

بغية زيادة الحصيلة الزكوية عمد مسيرو الصندوق على اتباع بعض الأساليب التي تمتاز بالسهولة والبساطة في عملية الجباية والتي تتمثل في:

* **الحوالة البريدية:** يمكن الحصول عليها لدى كل مكاتب البريد عبر كامل التراب الوطني، وتوضع عليها ما يلي: اسم المزكي، المبلغ المدفوع، بالأرقام والحروف، رقم حساب صندوق الزكاة للولاية.

* **الصك:** ويطلق عليها اسم حوالة الزكاة، حيث يدون عليها رقم حساب صندوق الزكاة الخاص بالولاية التي يقطن فيها المزكي، وبيانات تتعلق بالمزكي، المبلغ المدفوع بالأرقام والحروف.

* **الصناديق المسجدية:** حيث ستوضع في كل مسجد صناديق لجمع الزكاة تسهيلا على المواطن الذي يتعذر عليه دفعها في الحسابات البريدية، ويتسلم من إمام المسجد قسيمة تدل على أنه دفع زكاته الى الصناديق ويمكنه ان يساعد الهيئة في الرقابة بأن يرسل نسخة منها إما إلى اللجنة القاعدية أو الولائية أو الوطنية.

* **تحويلات الجالية الجزائرية الزكاة في المهجر** : يمكن ذلك على أساس تحويل مبلغ الزكاة الى الحساب الوطني لصندوق الزكاة، وذلك عن طريق حوالة دولية أو غيرها يوضع عليها: الاسم، الرقم الوطني للصندوق رقم(10-4780)، مبلغ الزكاة بالحروف والأرقام.

IV- نسب صرف الزكاة في الجزائر:

يتم صرف حصيلة الزكاة وفق لما جاءت به التعليمة الوزارية والمسندة إلى اجتهادات بعض الفقهاء، وعملية توزيع هذه الأموال تتم وفق حالتين تختلف النسب فيهما، كما يوضحهما الجدول التالي:

الجدول رقم (II-01): يوضح نسب صرف وتوزيع حصيلة الزكاة

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملايين	الحصيلة أكثر من 5 ملايين
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5

مصاريف تسير الصندوق	12.5% توزع كما يلي: - 4.5% لتغطية تكاليف اللجنة الولائية. - 6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. - 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على مستوى الوطن.

المصدر: بنشلاط مصطفى، ناجي محمد، دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والأعمال**، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، 2022، ص 71.

يبين الجدول النسب المختلفة لصندوق الزكاة في الجزائر، حيث أن حصيلة الزكاة تصرف حسب حالتين:

الحالة الأولى: إذا لم تتجاوز الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري فتوزع نسبة 87.5% لفائدة الفقراء والمساكين وهي أكبر نسبة من حصيلة الزكاة.

الحالة الثانية: إذا تجاوزت الحصيلة الولائية مبلغ خمسة مليون دينار جزائري فتوزع كما يلي:

*50% توزع على الفقراء والمساكين.

*37.5% مخصصة لتنمية حصيلة الزكاة، وتوزع في شكل قروض حسنة لفائدة الشباب البطالين من الفقراء. أما النسبة المتبقية والتي تبلغ 12.5% تخصص لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق وتوزع على ثلاث مصاريف منها لتغطية تكاليف نشاطات اللجنة الولائية واللجان القاعدية بنسبة 4.5% و 6% على التوالي وما تبقى أي 2% يحول الى الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشطات الصندوق على مستوى الوطن.[1]

[1] بنشلاط مصطفى، مرجع سابق، ص70.

المبحث الثاني: دراسة وتحليل إحصائيات صندوق الزكاة الجزائري

نتناول في هذا الجزء من البحث دراسة وتحليلا للإحصائيات الخاصة بصندوق الزكاة الجزائري منذ نشأته إلى غاية سنة 2017، تشمل كل من حصيلة زكاة الأموال، زكاة الزروع والثمار، زكاة الفطر، وكذا عدد المستفيدين لهذه الحصيلة إضافة الى إحصائيات القرض الحسن والمشاريع الممولة وما مدى تحقيقها للأهداف المسطرة من قبل الصندوق. ويعود سبب اختيار هذه الفترة من الدراسة لعدم توفر إحصائيات حديثة خاصة بصندوق الزكاة الجزائري، لنخلص في النهاية إلى تحليل أثر الزكاة على النمو الاقتصادي.

I –تنامي الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة خلال الفترة 2003–2017:

بلغت الحصيلة الوطنية المتعلقة بزكاة المال والزروع والثمار وزكاة الفطر خلال الفترة 2003–2017 أرقاما معتبرة وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (II –2): تنامي الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة من سنة 2003–2017

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال +زكاة الزروع والثمار	الحصيلة الاجمالية
2003	25,728,172.50	30,394,399.45	56,122,571.95
2004	114,916,162.00	124,937,833.98	239,853,995.98
2005	172,171,989.66	336,484,562.09	508,656,551.75
2006	215,220,889.36	471,219,289.10	686,440,178.46
2007	258,163,416.08	474,350,709.24	732,514,125.32
2008	240,960,757.50	413,490,487.10	654,451,244.60
2009	304,969,465.00	631,713,772.40	936,683,237.40
2010	322,074,119.50	577,118,689.07	899,192,808.57
2011	373,399,511.00	825,729,959.74	1,199,129,470.74
2012	444,705,479.00	861,937,032.54	1,306,642,511.54
2013	439,199,647.81	854,962,617.53	1,294,162,265.34
2014	437,563,081.20	881,196,737.23	1,318,759,818.43

1,215,113,386.08	777,695,831.08	437,417,555.00	2015
1,267,174,889.67	751,856,010.67	515,318,879.00	2016
1,402,373,348.81	836,811,368.72	565,561,980.09	2017

المصدر: معطيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، الجزائر.

لتبسيط تحليل الجدول الموضح قمنا بإعداد رسم بياني بناء على المعطيات السابقة كما يلي:

الشكل رقم(Ⅱ-1): منحنى بياني لتنامي حصيلة صندوق الزكاة في الفترة 2003-2017

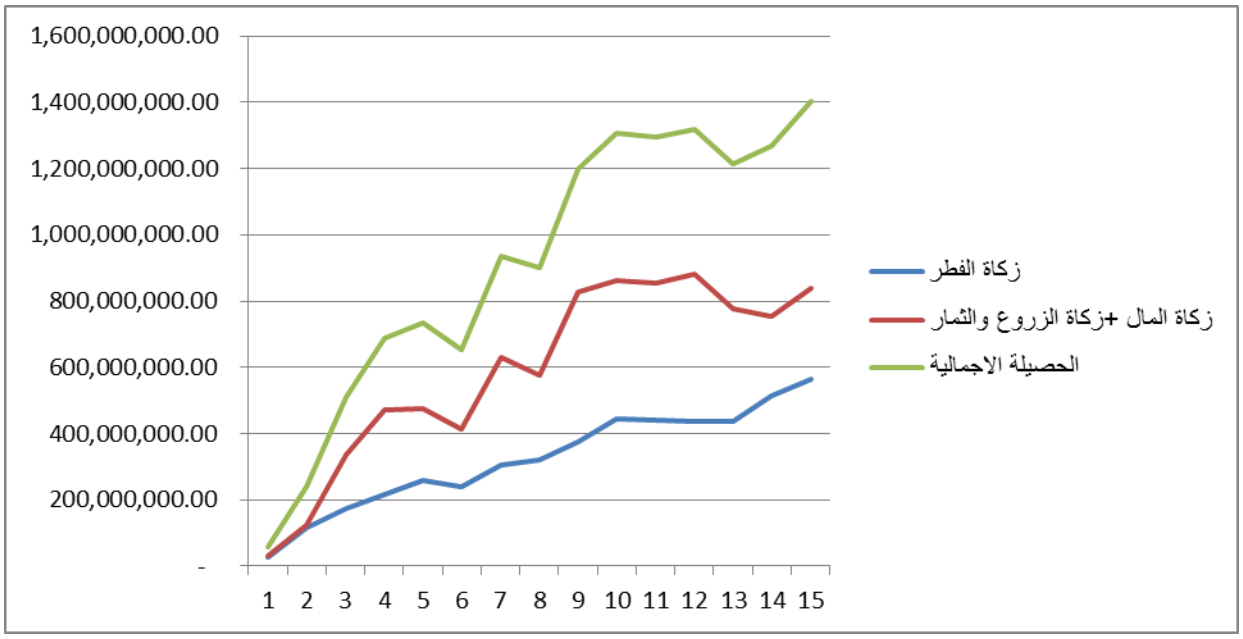

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال إحصائيات صندوق الزكاة للفترة الممتدة من 2003-2017 نلاحظ تزايد مستمر في حصيلة الزكاة عدا بعض الفترات التي عرفت تدهورا مثل سنة 2008 بسبب ما حصل من اتهامات إعلامية بين وزارة الشؤون الدينية والأوقاف وبين المجلس الإسلامي الأعلى حول تسير أموال الصندوق وكذا حول شرعية استثمار أموال الزكاة، فتراجعت ثقة الشعب في تلك الفترة، ونلاحظ أنه ابتداء من سنة 2011 زادت الحصيلة الوطنية بشكل ملحوظ حيث بلغت 1199 مليون دينار جزائري ، لتصل إلى أعلى قيمة لها منذ إنشاء الصندوق حيث بلغت 1402 مليون دينار جزائري سنة 2017، وذلك راجع إلى تحسين آليات الرقابة والشفافية والتنظيم وزيادة التوعية الإعلامية .

كما نلاحظ استقرار حصيلة زكاة الفطر وعرفت زيادات مستمرة، وهذا راجع لزيادة الوعي بأهمية الزكاة وتبرع الناس بها لصالح الفقراء والمحتاجين، وقد تكون هناك عوامل أخرى محتملة لتنامي حصيلة زكاة الفطر مثل زيادة عدد السكان إذ كانت زكاة الفطر مرتبطة بعدد السكان، فإن زيادة عدد السكان يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الحصيلة الكلية للزكاة، كما يمكن أن تكون الزيادة في مستوى الدخل لها دور في زيادة حصيلة الزكاة.

وحسب ما أوضحته وكالة الأنباء بخصوص حصيلة الزكاة سنة 2018 فقد بلغت 1.456 مليار دج وهي أعلى حصيلة يحققها الصندوق منذ نشأته، وفيما يخص سنة 2019 فقد بلغت 856186262 دج، متفوقة بذلك على حصيلة السنة الماضية بمقدار: 131318758 دج.

وصرحت كذلك أن الحصيلة الوطنية تراجعت سنة 2020 لتصل إلى 730 مليون دج، وذلك راجع لغلق المساجد في إطار التدابير الرامية إلى الوقاية من جائحة كورونا. [1]

II – تنامي عدد المستفيدين من صندوق الزكاة:

يمكن أن نوضح نمو وتطور عدد المستفيدين والطالبين لزكاة المال وزكاة الفطر وزكاة الزروع والثمار، خلال الفترة 2003–2017 في الجدول الآتي:

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، https://www.aps.dz ، تاريخ الاطلاع 2024/05/15

الجدول رقم (II-03): تنامي عدد المستفيدين من صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017

السنة	زكاة المال		زكاة الزروع والثمار		زكاة الفطر		المجموع	
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	مجموع الطلبات	مجموع المستفيدين
2003	5842	5581	427	427	22911	21997	29180	28005
2004	39106	27465	5064	2835	146406	98558	190576	128858
2005	74325	62564	3991	3991	120376	11462	198692	78017
2006	98429	80934	15026	8596	146586	138885	260041	228415
2007	105195	85511	16279	9651	172618	150522	294092	245684
2008	99278	76586	18348	7348	159653	145946	277279	229880
2009	96396	79667	12880	9806	202082	186330	311358	275803
2010	106645	84428	12653	6394	180218	165476	299516	256298
2011	128354	106510	13075	7052	181942	169634	323371	283196
2012	128383	103419	14106	8228	190940	178855	333429	290502
2013	150555	106915	45341	11393	186564	168325	382460	286633
2014	116844	94888	37709	16096	172045	161224	326598	272208
2015	133876	107876	18633	15083	159876	150039	312385	272998
2016	130058	116015	11666	11086	171925	161406	313649	288507
2017	100794	87801	26248	20897	169425	160134	296467	268832

المصدر: سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية -دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017- les Cahiers du Cread ، المجلد 34، العدد 03، 2018، ص 21.

من خلال معطيات الجدول نلاحظ تزايد الإحصائيات بمرور السنوات ، بالرغم من وجود بعض التذبذبات في وتيرة عدد العائلات التي استفادت من الزكاة ، وبلغت هذه الإحصائيات ذروتها سنة 2016 حيث وصل عدد المستفيدين من زكاة المال 116015 عائلة ، والمستفيدين من زكاة الفطر 161406 عائلة وهذا التطور راجع للجهود التي تقوم بها اللجان المختصة في تحصيل وتوزيع الزكاة من خلال نشر الوعي الديني

والحملات التوعوية لتشجيع المجتمع على التبرع ودفع الزكاة وبالتالي زيادة في عدد المستفيدين ، وكذلك الشفافية والمصداقية في جمع وتوزيع الزكاة يساهم في تعزيز الثقة بين الناس وبالتالي زيادة عدد المستفيدين.

ولعل الشكل الموالي يوضح أكثر ما تم تحليله.

الشكل رقم (II-02) تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2017

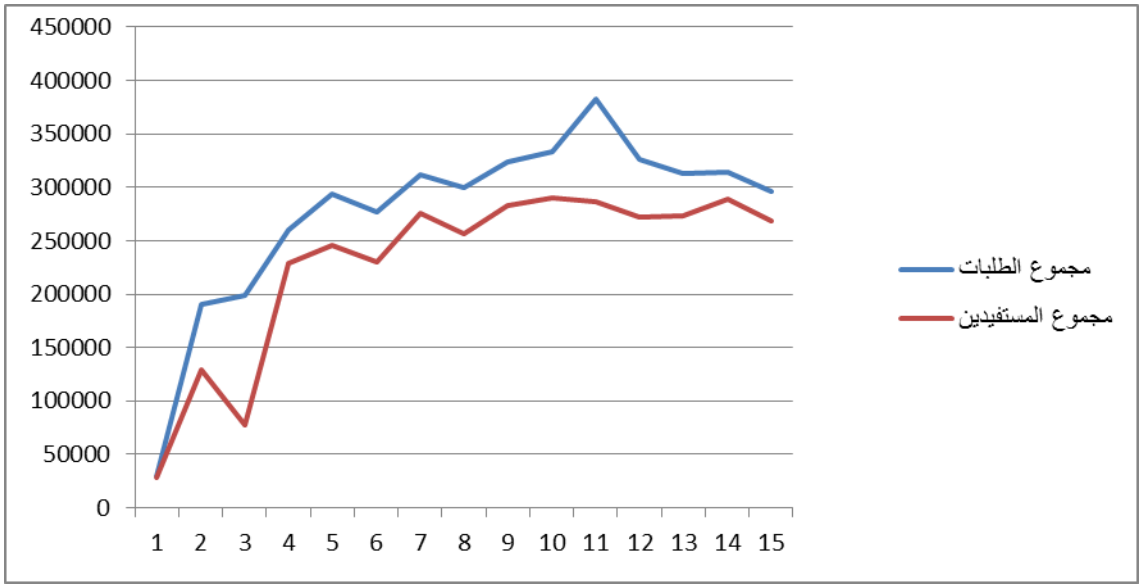

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول.

وفي سنة 2018 كشف وزير الشؤون الدينية والأوقاف أن إجمالي المستفيدين من حصيلة الصندوق الزكاة الإجمالية قد بلغ 282860عائلة مستفيدة عبر ولايات الوطن، وهذه الحصيلة هي الأعلى مقارنة بالسنوات السابقة.[1]

III- تنامي المبالغ المخصصة للقرض الحسن والمستفيدين منه على المستوى الوطني إلى غاية 2014:

الجدول الموالي يوضح إحصائيات للمبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين منه منذ نشأته إلى غاية سنة 2014 نتيجة لتوقف العمل به ابتداء من 2015.

[1] أنظر الرابط https://www.aps.dz، تاريخ الاطلاع 2024/05/15.

الجدول رقم II-4 المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين منه خلال الفترة 2003-2014

السنوات	المبالغ	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	348.752204	7	7
2004	461.2222628	1193	186
2005	760.7937691	1796	516
2006	946.1600142	2167	730
2007	679.2624137	1855	814
2008	10.9012109	1958	652
2009	142.7363138	2084	715
2010	613.8200176	2604	849
2011	602.158327	3462	1123
2012	521.9829293	5135	1340
2013	715.6410235	6439	1311
2014	267.8526254	1234	517
المجموع	1881975070.83	29934	8760

المصدر: معطيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

نرفق الجدول السابق بالشكلين المواليين الذين يمثلان مدرجا تكراريا يوضحان تطور الإحصائيات الموضحة في الجدول السابق وذلك لتسهيل تحليلها.

الشكل رقم (II-03): تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال الفترة 2003-2014

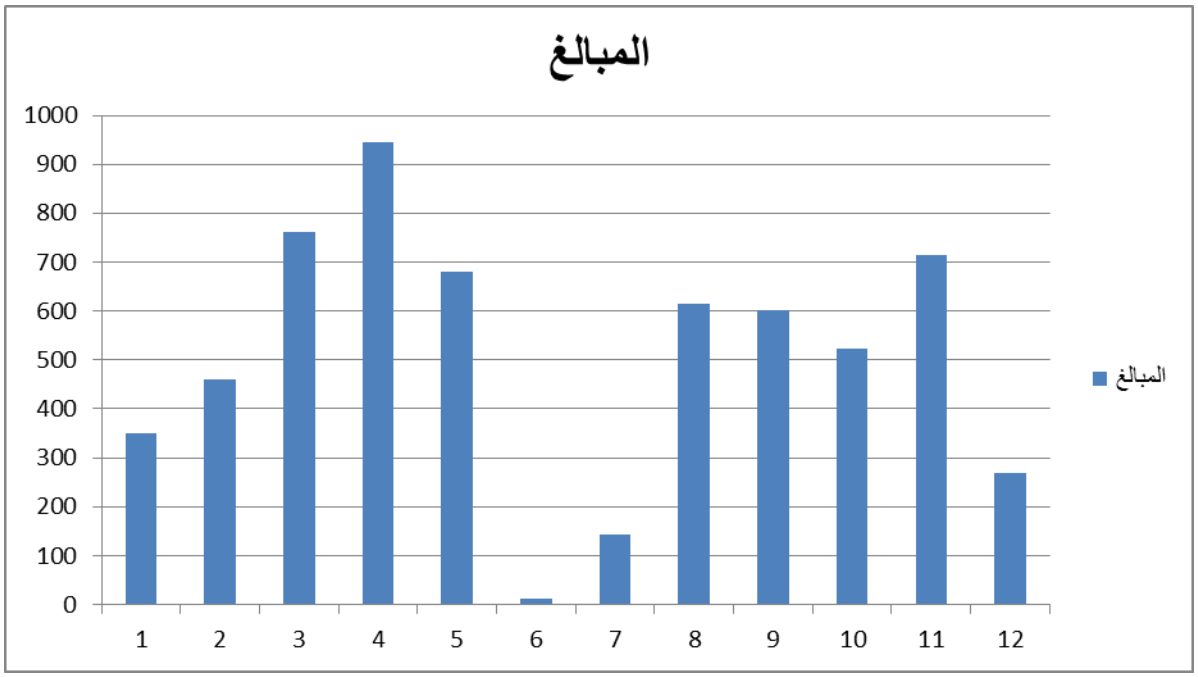

الشكل رقم II-04 تنامي عدد المستفيدين للقروض الحسنة خلال الفترة 2003-2014

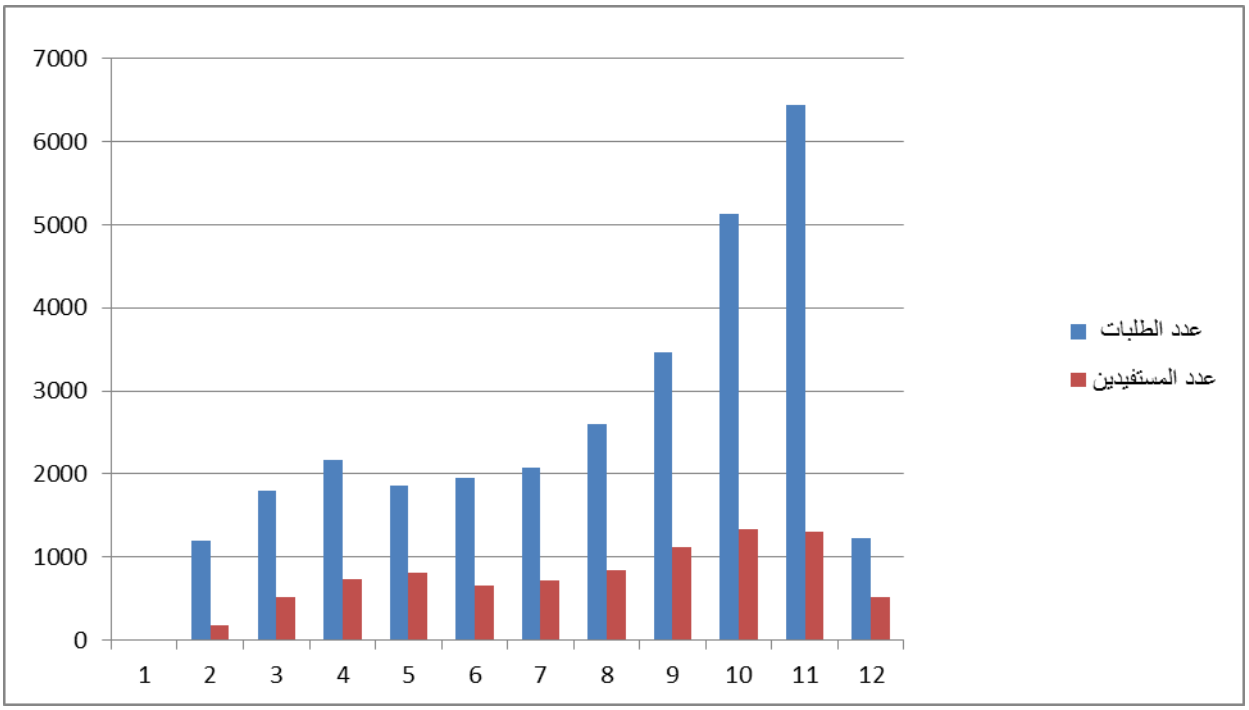

يوضح كل من الجدول والشكلين البيانيين حصيلة المبالغ المخصصة للقرض الحسن وحصيلة المستفيدين منه منذ تبني صندوق الزكاة إلى غاية 2014، فنلاحظ تذبذب في المبالغ خلال الفترة المذكورة، فقد شهدت تصاعدا في السنوات الأولى من 2003 إلى 2006، ثم انخفضت في سنتي 2007 و2008، ثم تعاود

الارتفاع بشكل كبير سنوات 2009 و2010 و2011 لتبلغ ذروتها سنة 2012 ثم تنخفض بعد ذلك في السنوات الموالية، ويعود هذا الاختلال لعدم استقرار حصيلة صندوق الزكاة ولبعض المشاكل التي تعترض مهامه. وتوقف العمل بالقرض الحسن لأنه لم يعطي ثماره المرتقبة لعدة أسباب معظمها هيكلي ضمن السياسة العامة التي وضعت لتسيير القرض الحسن، أهمها الغياب التام لأساليب التحصيل والمراقبة والمتابعة القانونية، الأمر الذي يعد تقصيرا يحث على تبديد أموال الزكاة، كما ان انخفاض نسبة التحصيل وعزوف المقرضين عن سداد الأقساط كان له أثر سلبي على حصيلة إيرادات الزكاة في السنوات اللاحقة، أين يبقى وضع القرض الحسن كمصرف للزكاة أمرا مختلفا فيه.

أما فيما يخص الإحصائيات الخاصة بعدد المستفيدين من القروض الحسنة فنلاحظ عدم تلبية أغلبية الطلبات رغم تزايدها من سنة لأخرى، فربما يعود ذلن لعدم توفر المواصفات اللازمة في الملفات المودعة، أو قلة الأموال المخصصة للقرض الحسن مع ارتفاع عدد الطلبات.

IV- حصيلة المشاريع الاستثمارية المحلية لصندوق الزكاة الجزائري خلال الفترة 2004-2009:

يبين الجدول الآتي حصيلة الاستثمارات من المشاريع المفتوحة الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2009 على المستوى الوطني، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم II-5 تنامي عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2009

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المشاريع المحلية المفتوحة	256	466	857	1147	800	1200

المصدر: معطيات مقدمة من طرف وزارة الشؤون الدينية و الأوقاف .

حسب معطيات الجدول نلاحظ تصاعدا في حصيلة الاستثمار من المشاريع المفتوحة الخاصة بصندوق الزكاة خلال الفترة (2004-2009) على المستوى الوطني ، حيث بلغت عام 2004 عدد المشاريع المفتوحة 256 مشروع ، لترتفع القيمة إلى 466 مشروع عام 2005 وتضاعفت القيمة مجددا عام 2006 حيث بلغت عدد المشاريع المفتوحة 857 مشروع ، وهكذا عرفت الحصيلة الوطنية للمشاريع المفتوحة تصاعدا مستمرا لتصل سنة 2009 إلى 1200 مشروع مفتوح ، وهذا ان دل على شيء فإنه يدل على التسيير المنظم والتطور المستمر لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الخاصة بصندوق الزكاة من جهة وارتفاع حصيلة المزكين من جهة أخرى ، والشكل التالي يوضح أكثر ما تم التطرق إلية.

الشكل رقم II-5 حصيلة المشاريع الاستثمارية المفتوحة الخاصة بصندوق الزكاة 2004-2009.

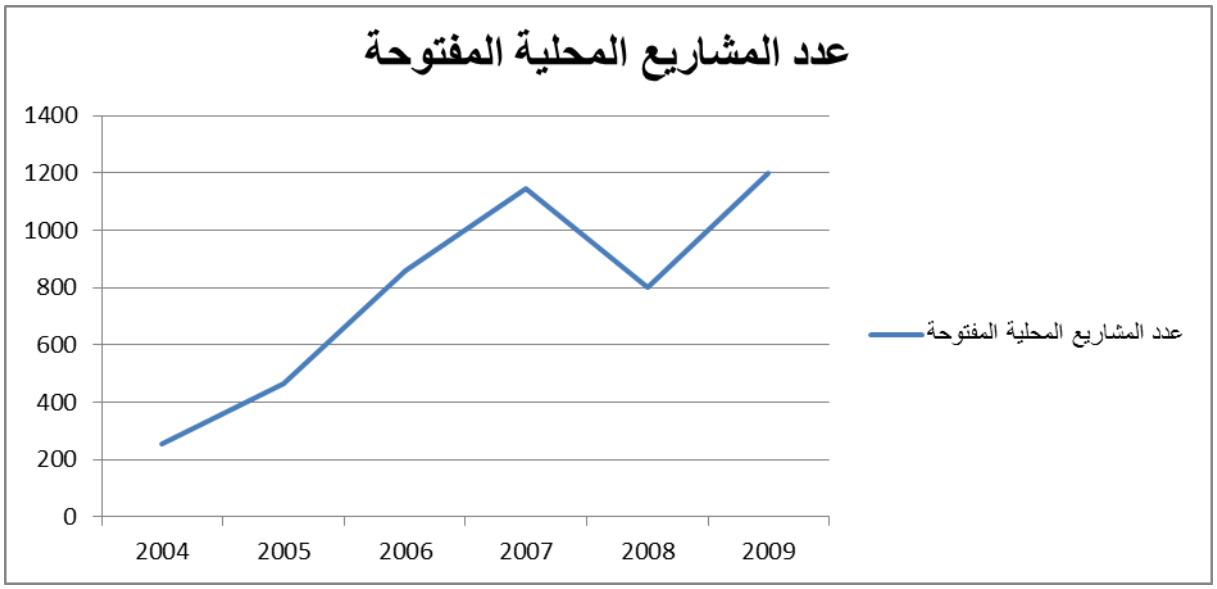

المبحث الثالث: أثر الزكاة على النمو الاقتصادي

سنقوم بتوضيح أثر الزكاة على النمو الاقتصادي من خلال عرض لإحصائيات مفترضة لحصية الزكاة المتوقعة من قبل باحثين اقتصاديين لإبراز مدى تأثير الزكاة على النمو الاقتصادي.

I- مقارنة الناتج قبل وبعد تطبيق الزكاة خلال الفترة 2001-2009

من المعلوم أن نمو الناتج هو حصيلة نمو أحد مكوناته وعليه يمكن أن نكتب معادلة نمو الناتج بالشكل الآتي: $GDP= C+ I+G +(X-M)$

فالزيادة في قيمة الناتج تكون حصيلة لزيادة أحد مكوناته، ونفس الشأن بالنسبة لحصيلة النمو، ومن الجدول الموالي يمكننا مقارنة معدلات نمو الناتج للفترة 2001-2009 قبل تطبيق الزكاة وبعد تطبيقها.

الجدول رقم II-06 مقارنة بين الناتج قبل وبعد تطبيق الزكاة للفترة 2001-2009

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الانفاق العائلي	1817277.4	1955242	2090638	2333218.5	2510749.4	2647004.7	2893221.4	3274309.9	3677560.6
الانفاق الحكومي	173334.5	218828.7	243281	260310.7	251126.9	299672.9	300236.5	397321.8	444603
الانفاق الاستثماري	2103.7	2168.5	2247	2476	2824.8	3158.4	3205.1	3805	4126.2
انفاق المؤسسات المالية	7332.4	14172.7	15375.3	18650.3	22647.2	22770.3	31880.4	39549.4	46253
تراكم رأس المال الثابت	965462.5	1111309.3	1265164.5	1476902.6	1691640.3	1967261.9	2444911.7	3228343.2	3811419.1
التغير في المخزون	169139.4	275073.1	328424.5	569848.2	703838	616642.3	775494.1	915888.6	874426.8
صادرات السلع والخدمات	1550898.4	1605789.6	2008951.3	2462919.6	3569649.3	4149706.9	4400855.8	5298034	3524401.1
واردات السلع والخدمات	930677.5	1159170.2	1254041.2	1577137.7	1820427.1	1863501.3	2326059.4	3170777.2	3583772
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	3754870.8	4023413.7	4700040.4	5547188.2	6932048.8	7842716.1	8523745.6	9986474.7	8799017.8
معدل نمو الناتج % GDP	/	7.15	16.82	18.02	24.96	13.14	8.68	17.16	-11.89
Rc		270791.31	746477.69	858478.78	10449226.48	1314344.65	1491425.1	1609383.29	1758625.88
الانفاق العائلي الجديد	1817277.4	2226033.3	2837115.7	3191697.3	3555405.9	3691349.3	4384646.5	4883693.2	5436186.5
RI		116053.42	319919.01	367919.48	447825.64	563290.56	639182.18	689735.7	753696.8
تراكم رأس المال الثابت الجديد	965462.5	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01
الناتج بعد تطبيق الزكاةGDP2 (مليون دج	3754870.8	3754870.8	4410258.43	5766437.1	6773586.5	8424530.92	9720351.3	10654352.87	12285593.7
معدل نمو الناتج%GDP2	/	17.45	30.75	17.47	24.37	15.38	9.61	15.31	-7.93
الناتج قبل تطبيق الزكاة GDP	3754870.8	4023413.7	4700040.4	5547188.2	6932048.8	7842716.1	8523745.6	9986474.7	8799017.8
GDP2/GDP1	1.00	1.10	1.23	1.22	1.22	1.24	1.25	1.23	1.29

المصدر: عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة " دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، **مداخلة تدخل ضمن محور قياس أداء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة**، قطر، 2001م، ص 27.

قبل تحليل وتفسير إحصائيات الجدول نقوم أولا بتوضيح بعض الحسابات الموضحة في الجدول وتتمثل في:

- الناتج الداخلي الخام = الإنفاق العائلي + الإنفاق الحكومي + الإنفاق الاستثماري + إنفاق المؤسسات المالية+ تراكم رأس المال الثابت + التغير في المخزون +صادرات السلع والخدمات – واردات السلع والخدمات.
- معدل نمو الناتج GDP %= الناتج الداخلي الخام للسنة الحالية x 100 / الناتج الداخلي الخام للسنة السابقة.
- Rc أثر الزكاة على الاستهلاك العائلي : تطرقنا في الفصل النظري إلى أثر الزكاة على دالة الاستهلاك المصاغة بالمعادلة السلوكية الآتية :Rc=by+R = by+ Z (1−b) y

حيث d = 0.7 وهي نسبة الزكاة المفترضة والموجهة للاستهلاك.

- الإنفاق العائلي الجديد= الإنفاق العائلي + Rc
- Ri جزء الزكاة الموجه للاستثمار: Ri =(1−d).R
- تراكم رأس المال الجديد = الاستثمار الإجمالي + Ri حيث الاستثمار الاجمالي = الانفاق الاستثماري +إنفاق المؤسسات المالية+ تراكم رأس المال الثابت + التغير في المخزون.

من الجدول يتضح لنا حجم الناتج بعد تطبيق الزكاة أكبر منه قبل تطبيقها حيث بلغت الزيادة تقريبا سنة 2009 ما يقارب 1.29%، وكذلك نفس الشيء لمعدل نمو الناتج بعد تطبيق الزكاة حيث تم تسجيل معدل نمو لـ GDP2لسنة 2002 بلغ 17.45% مقارنة بـ GDP1 الذي سجل 7.15% قبل تطبيق الزكاة وكذلك الشأن في سنة 2003، في حين تم تسجيل انخفاض في نمو الناتج لسنة 2009 ولعل ذلك راجع للأزمة المالية العالمية وانعكاساته ا على الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى انخفاض أسعار النفط في ذلك الوقت والشكل الموالي يبين ذلك.

الشكل رقم II-06 قيمة GDP قبل وبعد تطبيق الزكاة في الفترة 2001-2009

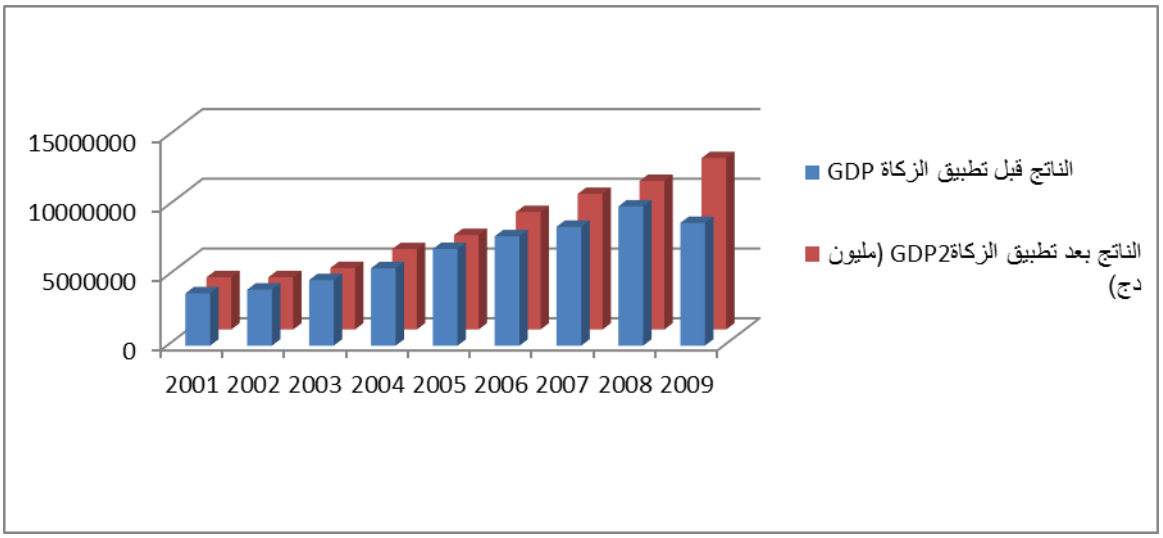

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

II- الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013

من خلال ما تطرقنا له من الإحصائيات المفترضة لحصيلة الزكاة لبيان أثرها الفعال على النمو الاقتصادي في الجزائر، يجدر الإشارة أن مستوى حصيلة صندوق الزكاة الجزائري الفعلية بعيدة عن واقع الثروة والنشاط الاقتصادي الجزائري، ويرجع ذلك لعدة عوامل منها تزعزع ثقة المواطنين في كل ما تعل ق بالدولة ويفضل توزيع زكاته بنفسه وكذلك عزوف الكثير من أصحاب رؤوس الأموال عن دفع الزكاة، فنلاحظ من خلال الدراسة أن هناك فجوة كبيرة بين حجم الزكاة المحصلة من طرف الصندوق وبين قيمة الزكا ة المفترضة. ويبين الجدول الموالي والشكل المرفق حصيلة زكاة المال الفعلية وأثرها على النمو الاقتصادي:

الجدول رقم II-07 تطور زكاة الأموال، الناتج المحلي الخام والزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013

	زكاة الأموال (مليون دينار جزائري).	الناتج المحلي الخام (مليون دينار جزائري).	الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام.
2003	118.158269	5252321.1	0.002249639
2004	200.527636	6149116.7	0.00326108
2005	367.187943	7561984.3	0.004855709
2006	483.584931	8514843.3	0.005679317
2007	478.922597	9366565.9	0.005113108
2008	427.179898	1107139.7	0.038584101

2009	614	10006839.7	0.006135803
2010	900	12034399.00	0.007478562
2011	1200	14481007.8	0.008286716
2012	1140	16115429.5	0.007073966
2013	1320	16569270.8	0.007966555

المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 239.

من خلال الجدول يتضح جليا ضعف حصة الزكاة بالنسبة للناتج المحلي الخام وذلك راجع لضعف الحصيلة التي يتم جمعها في الصندوق حيث يشير بعض الخبراء بعد إجراء دراسات معمقة أن الجزائر تحتوي 10 الأف ملياردير لا ينفقو ن زكاتهم وفق الطريقة الشرعية كما أن الجزائر تضم 400ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لو دفعت زكاة نصابها لتم تحصيل أكثر من 1000 مليار سنتيم[1]. ولعل الشكل الآتي يبين ذلك:

الشكل رقمII-07 الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013

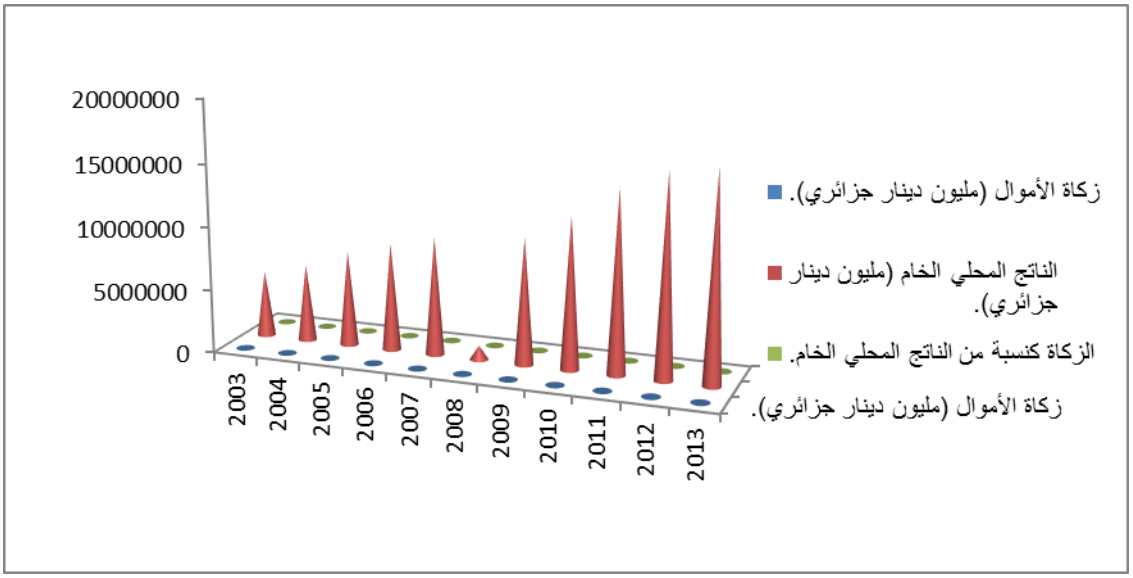

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

من خلال الشكل يتضح جليا أن حصيلة الزكاة في الجزائر لاتزال دون المستوى المطلوب الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من حجم معدلات النمو الاقتصادي.

[1] سفيان بن قديديح, مرجع سابق ,ص 24.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة وتحليل الإحصائيات والبيانات الخاصة بصندوق الزكاة الجزائري ، يتضح بجلاء دور الزكاة و أثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال توزيع الثروة بطريقة عادلة من خلال دعم الفقراء والمساكين لزيادة قدرتهم الشرائية ، وبالتالي تسهم الزكاة في زيادة الإنفاق والاستهلاك، كما أن دفع زكاة يمكن أن يخفف من الضغط الضريبي على المواطنين والشركات مما يمكن أن يشجع على الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة ، وكذلك من خلال تقديم قروض حسنة للشباب البطال، من أجل تمكينهم من مزاولة احدى النشاطات أو المشاريع بهدف تحويل المستفيدين من فقراء إلى مزكين. كما تسهم الزكاة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وهذا ما تم التطرق إليه من خلال عرض لإحصائيات مفترضة لتبيان الأثر الفعال للزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر، فهي بذلك تعتبر أداة فعالة من أدوات السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي.

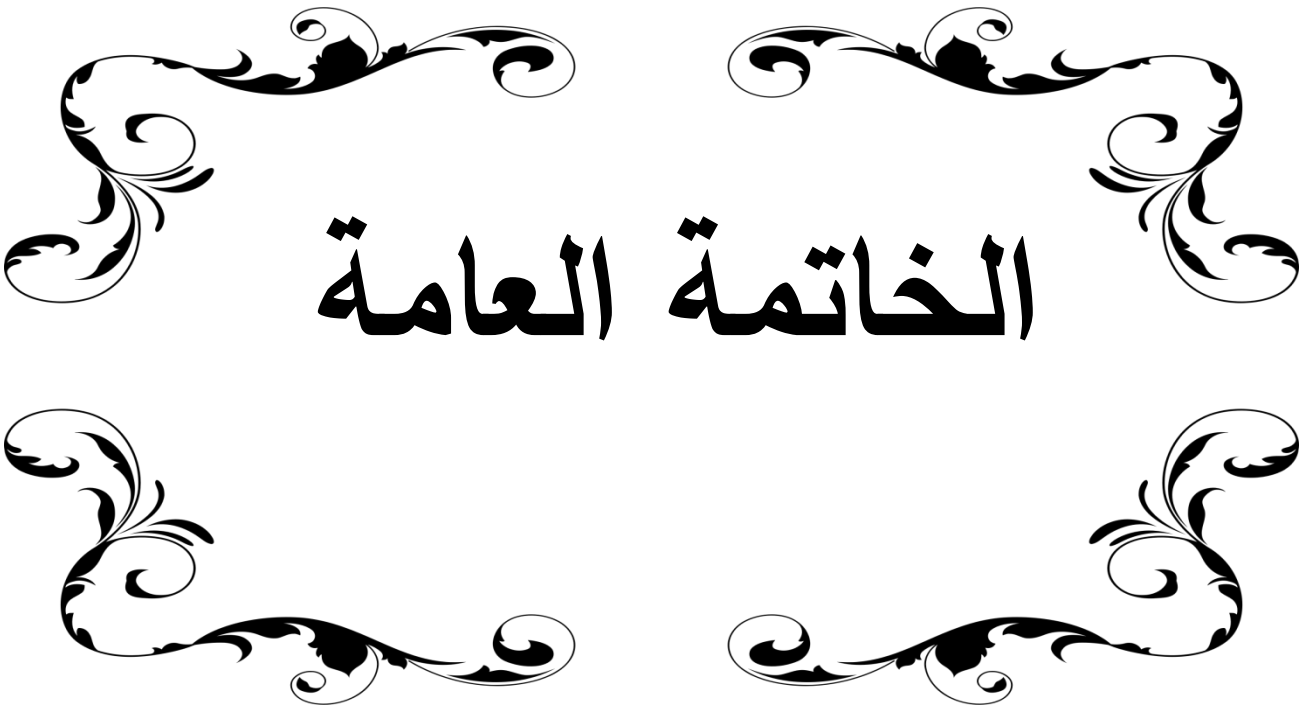

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

سعت الجزائر إلى مواكبة الدول الأخرى، فقامت بإنشاء صندوق الزكاة الذي يهدف إلى إحياء فريضة الزكاة ويعمل على ترشيد أداء الزكاة جمعا وصرفا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، بغية تحقيق آثار اقتصادية مرغوبة وتعزيز النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية، ورغم النتائج المحققة من قبل الصندوق بالارتفاع المستمر في حصيلة الزكاة إلا أنها تضل بعيدة عن التوقعات التي كان من المنتظر تحقيقها، لذلك يرى بعض المختصين الاقتصاديين أنه يمكن حل أزمة الجزائر الاقتصادية من خلال جمع أموال الزكاة كاملة. فبالرغم من العوائق والعراقيل التي تواجه صندوق الزكاة الجزائري وما عليه من سلبيات إلا أنه ساهم في تحقيق التنمية وحقق بعض الإنجازات والأهداف فهو أكبر تنظيم تطوعي في الجزائر. ومن خلال هذه الدراسة وبعد الإلمام بجوانب هذا الموضوع تم استخلاص النتائج التالية:

* تمثل الزكاة أبرز أداة من أدوات السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي التي تسعى من خلالها الدول الإسلامية إلى تحسين اقتصادها، وتحقيق الأهداف المرجوة بتبنيها لصناديق الزكاة.

*هناك تأثير إيجابي للزكاة على النمو الاقتصادي من خلال عمليتي التحصيل والتوزيع، ويتم ذلك بتحسين كل من الإنفاق الحكومي والاستهلاك والاستثمار والتي تعتبر من بين أهم المتغيرات الاقتصادية التي لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي.

* للزكاة قدرة على المساهمة في حل المشكلات الاقتصادية الاجتماعية التي فشلت مختلف الأنظمة على علاجها مثل مشكلة الاكتناز، كما تساهم في إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة من خلال إعادة توزيع الدخل والثروات بين أفراد المجتمع، ولها دور في تشجيع الاستثمار مما يساهم من الرفع في اليد العاملة وكذلك تمويل المشاريع عن طريق القروض الحسنة، إضافة إلى إنقاذ المؤسسات الغارمة الغارقة في الديون لتحفيزها على الانتعاش.

* يعد صندوق الزكاة الجزائري الإطار السليم الذي يعمل بكفاءة عالية على تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين، إلا أنه لم يؤدي الدور الفعلي الذي من شأنه أن يساهم في الرفع من معدلات النمو وذلك يعود لعدة أسباب نذكر منها:

– عدم استقلالية الصندوق عن الدولة أضعف دوره الاجتماعي والاقتصادي.

– التشكيك و عدم الثقة ونقص الوعي الديني والثقافي بصندوق الزكاة.

– الاعتماد على الأساليب البسيطة في عمليتي الجمع و التوزيع.

– توقيف العمل بصيغة القرض الحسن بسبب تراجع الثقة بين المواطن المزكي وبين الصندوق.

❖ **التوصيات و المقترحات:**

هناك مجموعة من التوصيات والمقترحات التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتتمثل في:

– إنشاء مشاريع استثمارية من حصيلة الزكاة وذلك بعد إشباع الحاجات الضرورية للفقراء والمساكين؛

– إجراء نشطات إرشادية وتوعوية للتحفيز على دفع الزكاة، ونشر الوعي الديني والثقافي بين الأفراد وحثهم على ضرورة تفعيل صندوق الزكاة؛

– إشراك جميع القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني في دفع الزكاة؛

– ينبغي على الحكومة أن تتولى جمع و توزيع الزكاة وعدم تركها للجهود الفردية؛

– ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة لبعض مؤسسات الزكاة الأخرى كصندوق الزكاة السوداني والماليزي؛

– ضرورة إنشاء موقع على شبكة الإنترنت خاصة بصندوق الزكاة يتم فيه نشر كل ماله علاقة بهذا الأخير من إعلانات وإحصائيات؛

– الانتقاء الجيد للعاملين في الصندوق مع التواصل المستمر مع المزكين، باستعمال مختلف الوسائل لتعزيز الثقة؛

– وضع قوانين خاصة بالزكاة وتنظيمها قانونيا، والتحول من مبدأ التطوعية إلى مبدأ الإلزامية في دفع الزكاة؛

– مواكبة التطور التكنولوجي في جمع وتوزيع الزكاة على مستحقيها، وهذا من شأنه أن يقلل من مسؤولية لجان الصندوق ويحقق الرقابة والشفافية في العمليتين؛

– توسيع موارد الصندوق من خلال تطبيق حكم الركاز على قطاع المحروقات والأشغال العامة النفطية، وهذا ما اتجه إليه بعض الفقهاء المعاصرين بضرورة إخراج زكاة المحروقات ولو كانت مملوكة للدولة بمقدار 20%.

❖ **آفاق البحث:**

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكن أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تحليل فعالية نظام الزكاة وأثرها على النمو الاقتصادي .
- أثر التكنلوجيا على فعالية نظام الزكاة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- أثر زكاة قطاع المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي.

هذه المواضيع الإشكالية تعتبر مجرد اقتراحات وتطرح فرصا لإجراء بحوث مستقبلية لمزيد من التحليل والتفصيل حول أثر الزكاة على النمو الاقتصادي في الجزائر.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

المصادر:

- القرآن الكريم

❖ **الكتب:**

- أحمد حسين علي، كمال خليفة أبو زيد، **محاسبة الزكاة**، الدار الجامعية، الاسكندرية،1999م.
- أحمد علي حسين، فؤاد السيد المليجي، **محاسبة الزكاة**، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة ،1418هـ.
- إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية المفاهيم والخصائص النظريات والاستراتيجيات المشكلات**، مطبعة البحيرة،2008.
- سعيد بن علي وهف القحطاني، **الزكاة في الإسلام في ضوء الكتاب والسنة**، طبعة ثالثة،2010.
- عبد الرحمان بوادقجي، **التنمية الاقتصادية**، دار الكتب، سوريا،1978.
- علي عبد الوهاب نجا، وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، جامعة الإسكندرية ،2019.
- قحف محمد منذر، **الاقتصاد الإسلامي**، طبعة 1 ، دار القلم، الكويت، 1979.
- كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، بيروت،1988.
- وليد الشايجي خالد، **المدخل إلى المالية العامة الإسلامية**، دار النفائس، الأردن، 2005.
- يوسف القرضاوي، **فقه الزكاة**، الجزء الأول، طبعة 16، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1406هـ.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

- شهرزاد بورداش، **أثر الانفتاح المال ي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر"** دراسة اقتصادية، قياسية باستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VAR للفترة (1970–2012)"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2017.
- عزوز مناصرة, **التقدير الكلي لحصيلة الزكاة وأثرها على الاقتصاد الوطني الجزائري,** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم، جامعة باتنة، الجزائر، سنة 2015.
- فاطمة محمد عبد الحافظ حسونة، **أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة ماجيستر، جامعة النجاح نابلس، فلسطين، سنة 2009.
- محمد دمان ذبيح، مؤسسة **الزكاة ودورها الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، 2015.

- نزار عبد البار مشعل، **آليات التوازن الكلي في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المملكة العربية السعودية، 1422 هـ.
- وهيبة شهات، **النمو الاقتصادي في الجزائر المحددات والآفاق**، دراسة قياسية للفترة 1990-2019، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2022.

❖ **المجلات والسلاسل الدورية:**

- بن شلاط مصطفى وناجي محمد، دراسة تحليلية لدور صندوق الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، **مجلة الاقتصاد والأعمال**، المجلد 07، العدد 02، جامعة الوادي، سنة 2022.
- جمال الدين سلامة، أثر نموذج اقتصاد زكوي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى تعداد المزكين، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجلد 16، ال عدد01، سنة 2022.
- جمال اللدين سلامة، أثر نموذج اقتصاد زكوي على الناتج المحلي الإجمالي وعلى تعداد المزكين، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**، المجل د16، العدد 1، جامعة المدية ،2022.
- حسن موسى طاهر ، الزكاة ودورها في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي، **Iraqi Academic Scientific Journals**، العدد 56، 2020.
- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، **مجلة التراث**، العدد 10، جامعة الجلفة، 2013.
- سفيان بن قديدح، عبد الله بغزوز، إسهامات الزكاة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية –دراسة حالة حصيلة الزكاة الوطنية إلى غاية 2017م–Cahiers **du Cread les**، المجلد 34، العدد 03، 2018.
- صالح صالحي، دور مؤسسة الزكاة في الاقتصاد الوطني، **مجلة رسالة المسجد التي تصدرها وزارة الشؤون الدينية والأوقاف ضمن عدد خاص بصندوق الزكاة**، سنة 2005.
- طيار سناء، سعيداني سميرة، دور الزكاة في تحقيق الاستقرار وتحفيز النشاط الاقتصادي "دراسة حالة مؤسسة الزكاة في الأردن والسودان وماليزيا "، **مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد**، جامعة برج بوعريريج الجزائر، سنة 2022.
- عبد الحليم شاهين، التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، **سلسلة دراسات تنموية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 73، 2021.

- عبد القادر خليل، إدريس عبدلي، الزكاة كأداة من أدوات السياسة المالية وأثرها على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي "نحو مقاربة تحليلية وقياسية للتجربتين الجزائرية والماليزية، **مجلة الباحث**، ال عدد15 ،2015.
- فضيلة ملواح، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1990-2018)"، **مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي**، المجلد 17، العدد 02، 2020.
- فوزي محيريق، الأثر الاقتصادي للزكاة في نموذج مقترح لتوازن الاقتصادي الكلي وفق ضوابط الاقتصاد الإسلامي، مجلة **الدراسات الاقتصادية والمالية**، المجلد 2 العدد 6، جامعة الوادي،2013.
- المرسي السيد حجازي، الزكاة والتنمية في البيئة الإسلامية، **مجلة جامعة عبد العزيز**، مصر، المجل د17، العدد02، 2004.
- مناصرة عزوز، أثر تطبيق فريضة الزكاة على المالية العامة للمجتمعات الإسلامية المعاصرة، **مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية**، جامعة أدرار، المجلد 10، ال عدد04، 2011.
- موسى كاسحي، دور الزكاة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، العدد 11، جامعة قسنطينة، 2017.
- نبيلة عرقوب، أثر الإصلاحات الاقتصادية على نمو في الجزائر "دراسة قياسية للفترة (1989-2010) "مجلة **علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، المجلد 02، العدد 28، 2013.
- نرمين مجدي، مفاهيم اقتصادية أساسية "الناتج المحلي الإجمالي "، **سلسلة كتيبات تعريفية** ، ال عدد19، 2021.
- يوسف حوشين، قياس مساهمة الزكاة في تحقيق النمو الاقتصادي "دراسة حالة الجزائر والسودان " ، **مجلة المعيار**، مجلد25، عدد62، جامعة البليدة 02، 2021.

❖ **الملتقيات والمداخلات:**

- احمد عزوز، الدور الاقتصادي والاجتماعي للزكاة في التقليل من الفقر، **الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي**، جامعة واد سوف، الجزائر، 2012.
- عقبة عبد اللاوي، فوزي محيريق، نمذجة الآثار الاقتصادية للزكاة "دراسة تحليلية لدور الزكاة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، "**مداخلة تدخل ضمن محور قياس أدواء الزكاة والأوقاف في المجتمعات المسلمة**، قطر،2011.

- عقبة عبد اللاوي، نور الدين جوادي، مداخلة **ضمن محور السياسات الاقتصادية موسومة بـ: الزكاة كآلية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي "دراسة تحليلية وفق لنماذج الاقتصاد الكلي"**، جامعة الوادي، 2011.

❖ **الكتب و المواقع الإلكترونية:**

- أحمد بن محمد بن علي الأكوع، الاقتصاد الإسلامي والتطورات المعاصرة، الرابط **https://www.Noor-book.com**
- الديوان الوطني للإحصائيات **https://www.ons.dz**
- عصام بن هاشم الجفري، **اقتصاديات الزكاة**، الرابط :**https://www.Noor-book.com**
- الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الدينية و الأوقاف:**www.marw.dz .**
- وكالة الأنباء الجزائرية:**https://www.aps.dz**

❖ **مراجع باللغة الأجنبية:**

- Mohammed B.Yusoff , Fiscal Policy in an Islamic Economy and The Role of Zakat, International Islamic University Malizia ,2006.
- Mohammed B.Yusoff ،Sorfina Densumite, "Zakat Distribution and Growth in the Federal Territory of Malaysia" ,International Islamic University Malizia, 2012 .

الملاحق

الملحق رقم -01-

الشكل رقم (I-1): أثر فريضة زكاة على دالة الاستهلاك

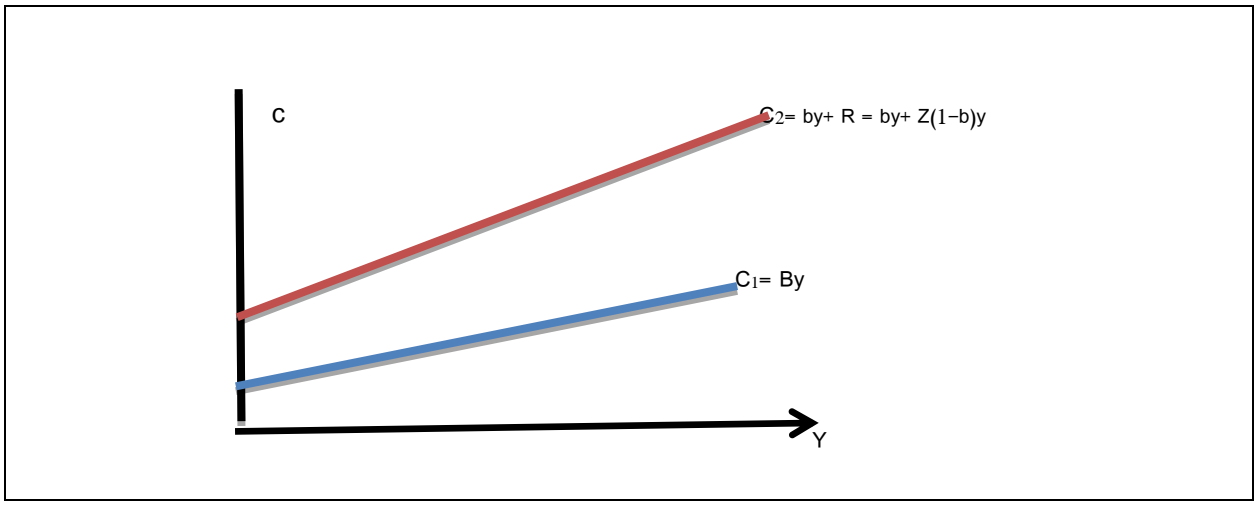

الملحق رقم -02-

الشكل رقم (I-2): أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار

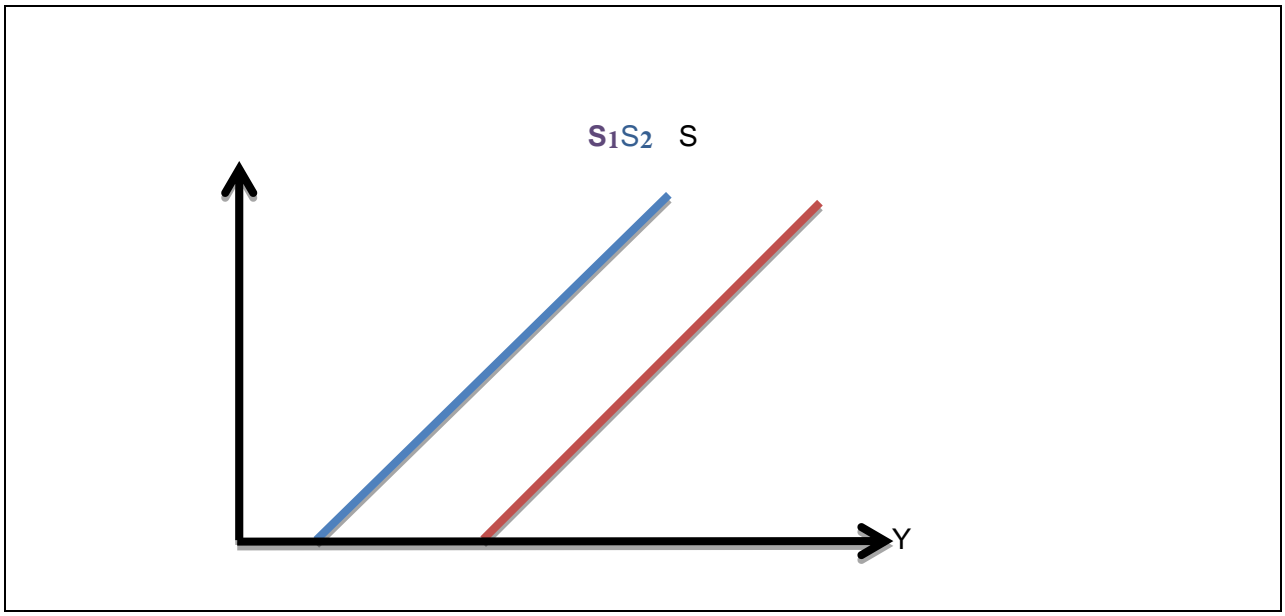

الملحق رقم -05-

الشكل رقم (I-3): أثر فريضة الزكاة على دالة الادخار و الاستهلاك

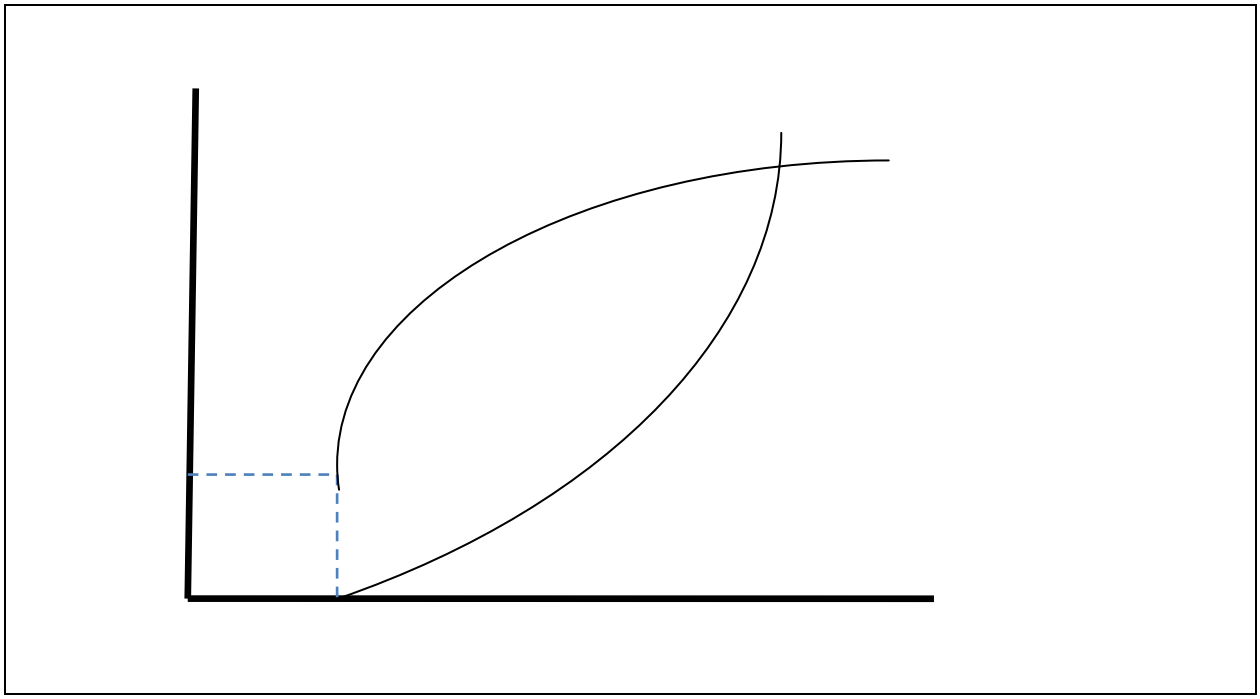

الملحق رقم -06-

الشكل رقم (I-4): أثر فريضة الزكاة على دالة الاستثمار

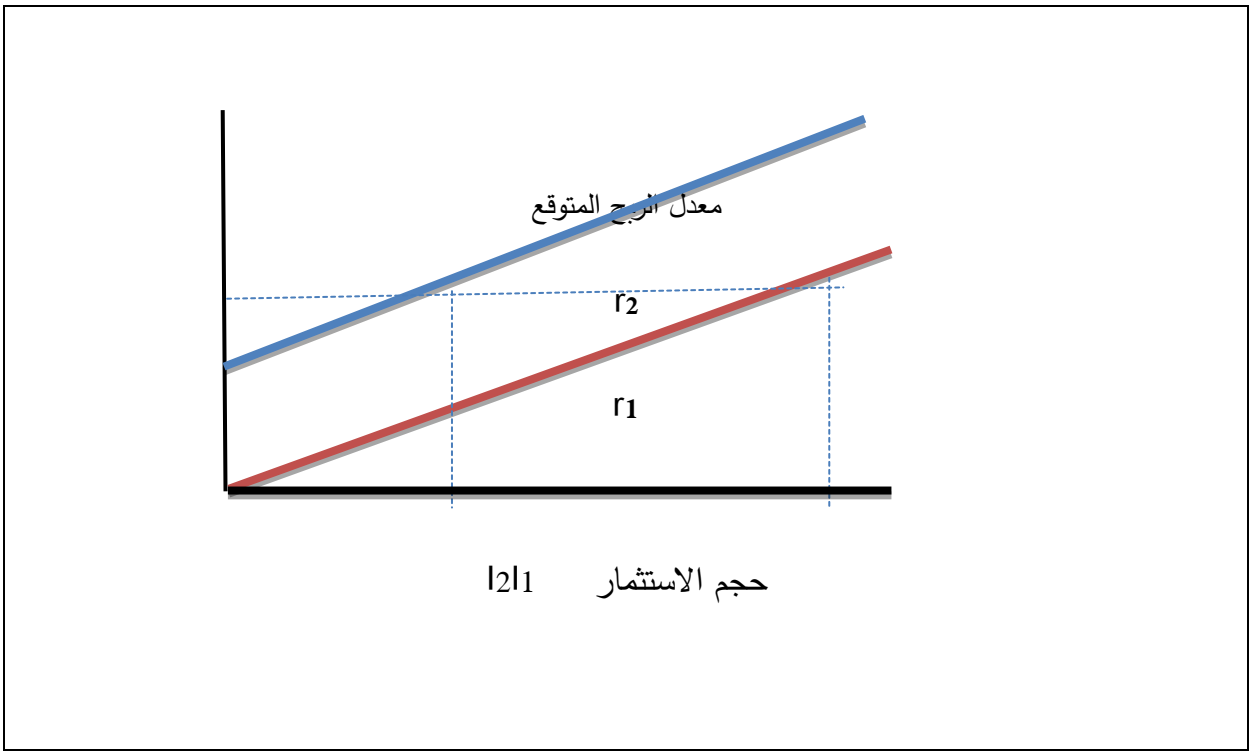

الملحق رقم -07-

الشكل رقم(II-1): منحنى بياني لتنامي حصيلة صندوق الزكاة في الفترة 2003-2017

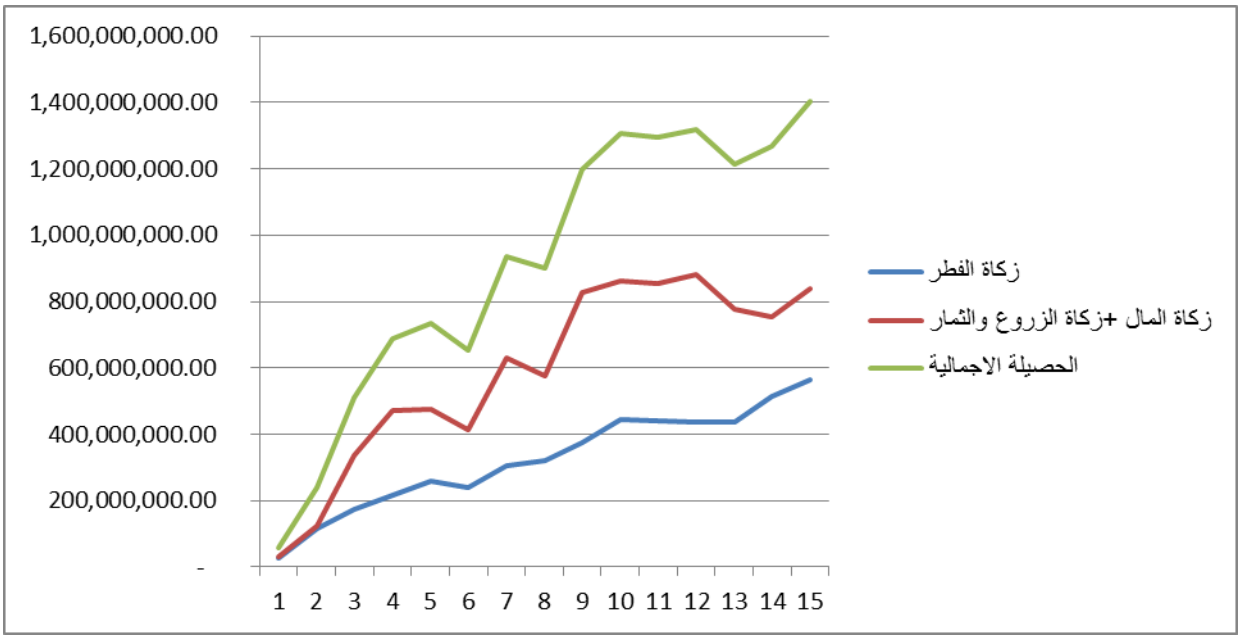

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول السابق.

الملحق رقم -08-

الشكل رقم (II-02) تطور عدد المستفيدين من صندوق الزكاة خلال الفترة 2003-2017

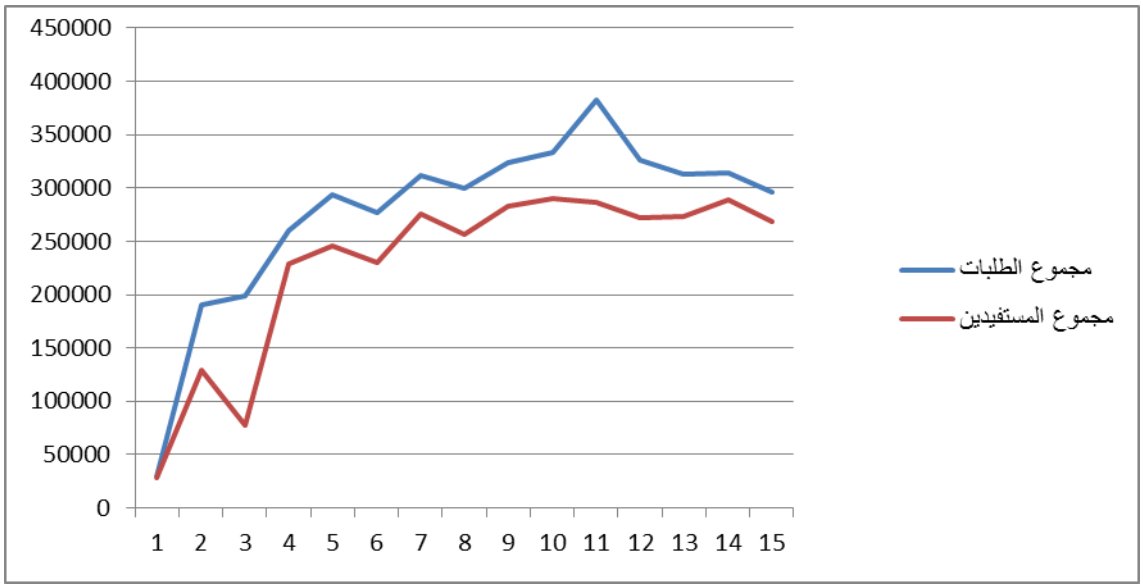

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الجدول.

الملحق رقم -09-

الشكل رقم (II-03): تطور المبالغ المخصصة للقرض الحسن خلال الفترة 2003-2014

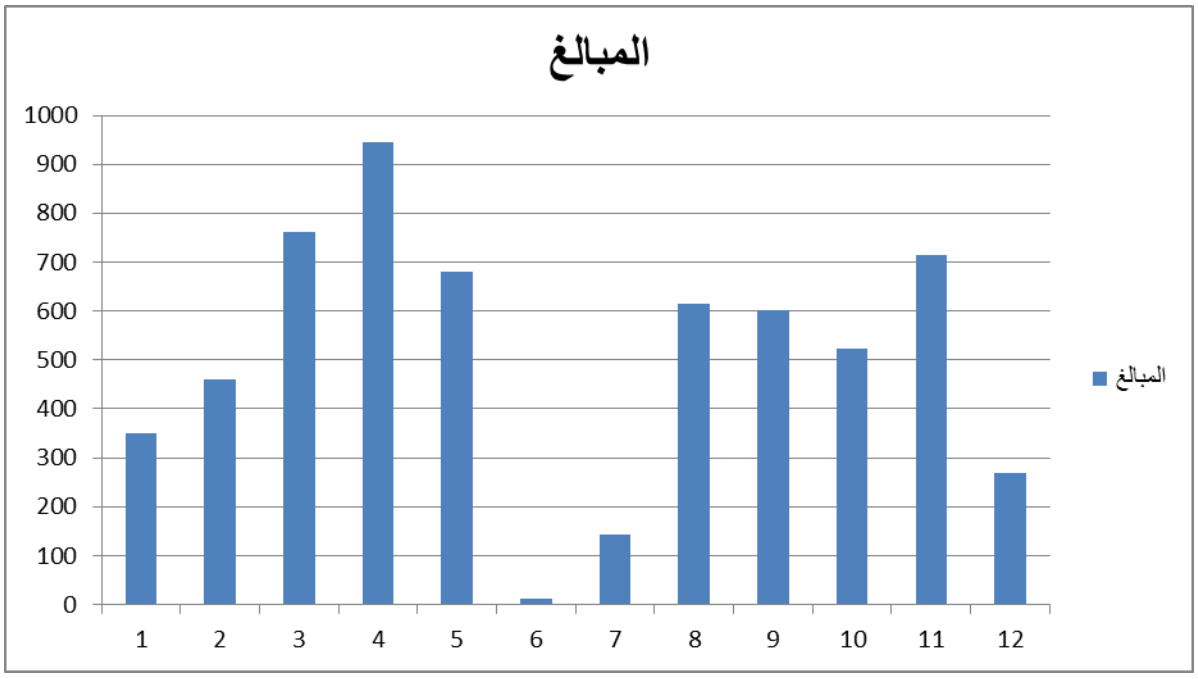

الملحق رقم -10-

الشكل رقم II-04 تنامي عدد المستفيدين للقروض الحسنة خلال الفترة 2003-2014

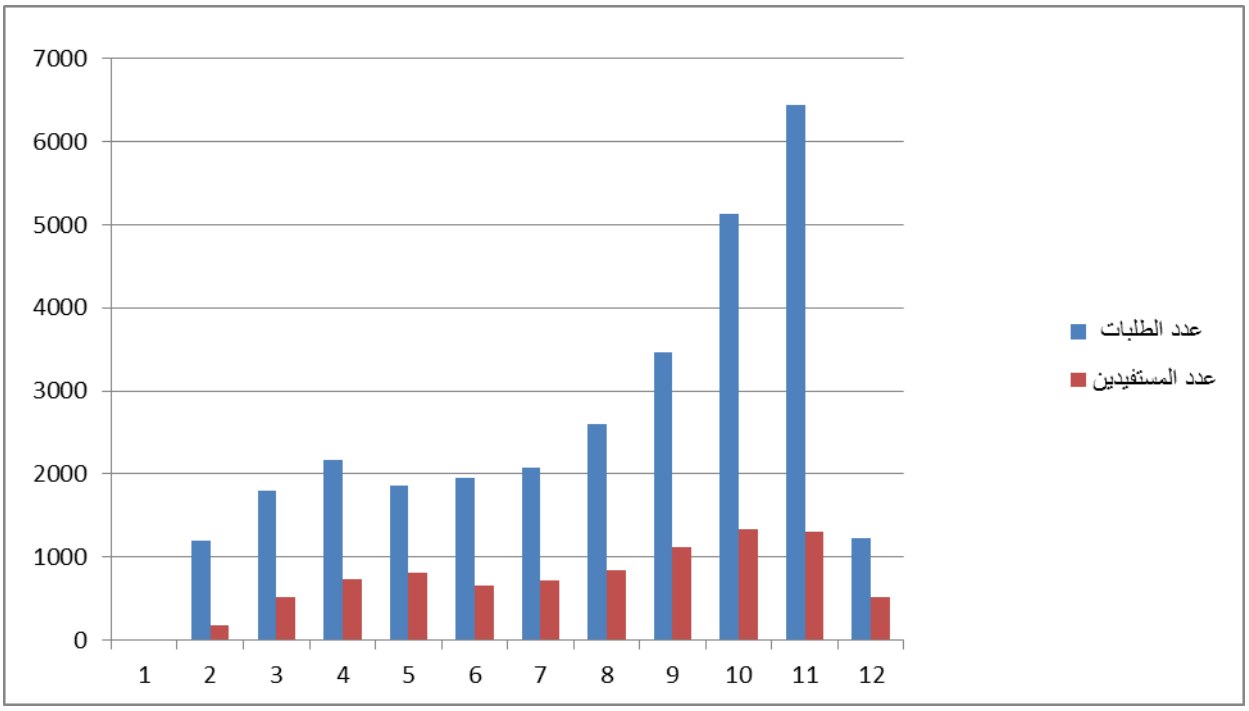

الملحق رقم -11-

الشكل رقم II-5 حصيلة المشاريع الاستثمارية المفتوحة الخاصة بصندوق الزكاة 2004-2009.

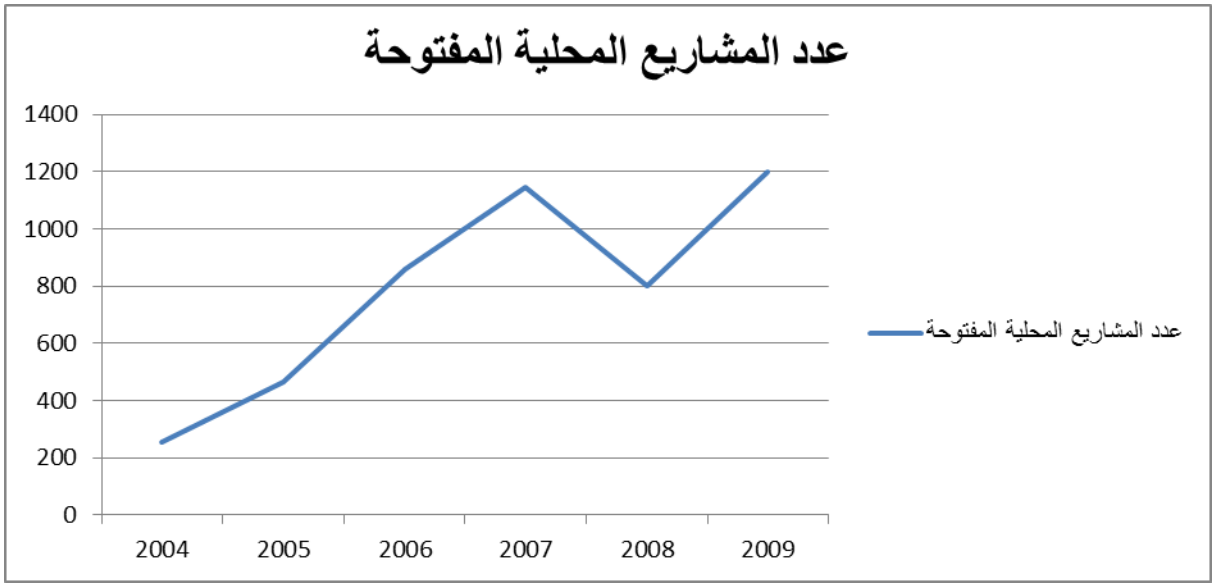

الملحق رقم -12-

الشكل رقم II-06 قيمة GDP قبل وبعد تطبيق الزكاة في الفترة 2001-2009

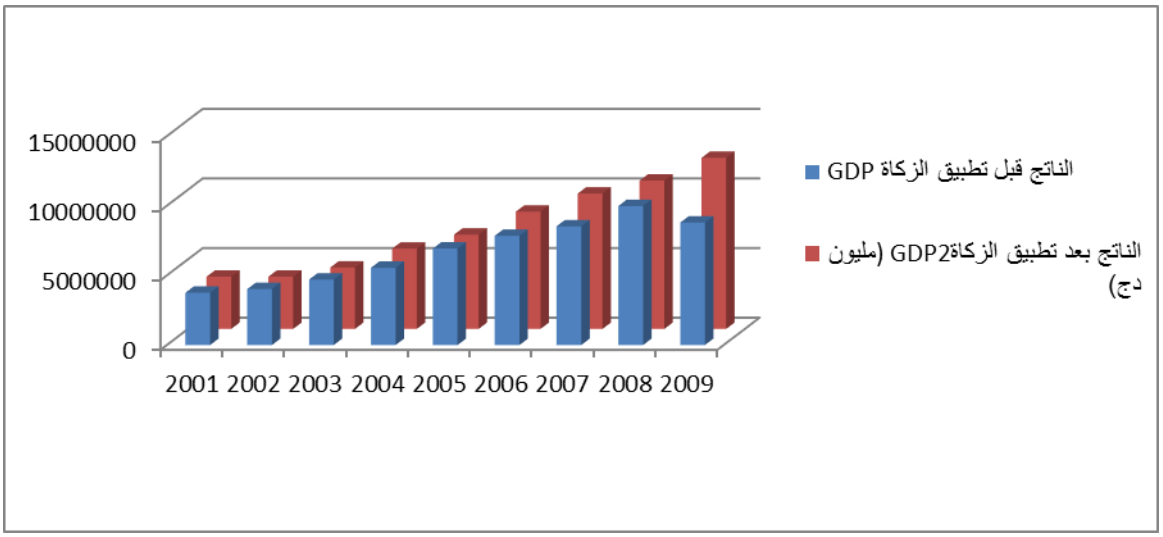

الملحق رقم -13-

الشكل رقم II-07 الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013

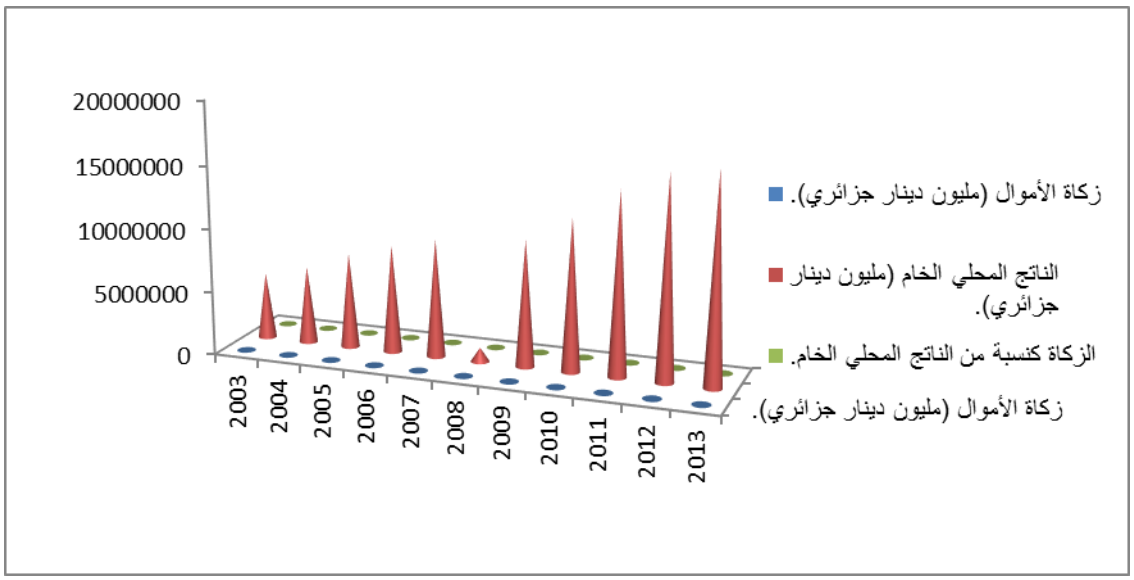

الملحق رقم -14-

الجدول رقم (Ⅱ-01): يوضح نسب صرف وتوزيع حصيلة الزكاة

البيان	نسب صرف حصيلة الزكاة	
	الحصيلة أقل من 5 ملاين	الحصيلة أكثر من 5 ملاين
الفقراء والمساكين	%87.5	%50
مصاريف تنمية حصيلة الزكاة	/	%37.5
مصاريف تسير الصندوق	12.5% توزع كما يلي: - 4.5% لتغطية تكاليف اللجنة الولائية. - 6% لتغطية تكاليف نشاطات اللجان القاعدية. - 2% تصب في الحساب الوطني لتغطية تكاليف نشاطات الصندوق على مستوى الوطن.	

الملحق رقم -15-

الجدول رقم (Ⅱ-2): تنامي الحصيلة الوطنية لصندوق الزكاة من سنة 2003-2017

السنوات	زكاة الفطر	زكاة المال +زكاة الزروع والثمار	الحصيلة الإجمالية
2003	172.50،728،25	399.45،394،30	571.95،122،56
2004	162.00،916،114	833.98،937،124	995.98،853،239
2005	989.66،171،172	562.09،484،336	551.75،656،508
2006	889.36،220،215	289.10،219،471	178.46،440،686
2007	416.08،163،258	709.24،350،474	125.32،514،732
2008	757.50،960،240	487.10،490،413	244.60،451،654
2009	465.00،969،304	772.40،713،631	237.40،683،936
2010	119.50،074،322	689.07،118،577	808.57،192،899
2011	511.00،399،373	959.74،729،825	470.74،129،199،1
2012	479.00،705،444	032.54،937،861	511.54،642،306،1
2013	647.81،199،439	617.53،962،854	265.34،162،294،1

2014	081.20،563،437	737.23،196،881	818.43،759،318،1
2015	555.00،417،437	831.08،695،777	386.08،113،215،1
2016	879.00،318،515	010.67،856،751	889.67،174،267،1
2017	980.09،561،565	368.72،811،836	348.81،373،402،1

الملحق رقم -16-

الجدول رقم (II-03): تنامي عدد المستفيدين من صندوق الزكاة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017

السنة	زكاة المال		زكاة الزروع والثمار		زكاة الفطر		المجموع	
	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	عدد الطلبات	عدد المستفيدين	مجموع الطلبات	مجموع المستفيدين
2003	5842	5581	427	427	22911	21997	29180	28005
2004	39106	27465	5064	2835	146406	98558	190576	128858
2005	74325	62564	3991	3991	120376	11462	198692	78017
2006	98429	80934	15026	8596	146586	138885	260041	228415
2007	105195	85511	16279	9651	172618	150522	294092	245684
2008	99278	76586	18348	7348	159653	145946	277279	229880
2009	96396	79667	12880	9806	202082	186330	311358	275803
2010	106645	84428	12653	6394	180218	165476	299516	256298
2011	128354	106510	13075	7052	181942	169634	323371	283196

290502	333429	178855	190940	8228	14106	103419	128383	2012
286633	382460	168325	186564	11393	45341	106915	150555	2013
272208	326598	161224	172045	16096	37709	94888	116844	2014
272998	312385	150039	159876	15083	18633	107876	133876	2015
288507	313649	161406	171925	11086	11666	116015	130058	2016
268832	296467	160134	169425	20897	26248	87801	100794	2017

الملحق رقم -17-

الجدول رقم II-4 المبالغ المخصصة للقرض الحسن وعدد المستفيدين منه خلال الفترة 2003-2014

السنوات	المبالغ	عدد الطلبات	عدد المستفيدين
2003	348.752204	7	7
2004	461.2222628	1193	186
2005	760.7937691	1796	516
2006	946.1600142	2167	730
2007	679.2624137	1855	814
2008	10.9012109	1958	652
2009	142.7363138	2084	715
2010	613.8200176	2604	849
2011	602.158327	3462	1123
2012	521.9829293	5135	1340
2013	715.6410235	6439	1311

517	1234	267.8526254	**2014**
8760	29934	1881975070.83	**المجموع**

الملحق رقم -18-

جدول رقم II -5 تنامي عدد المشاريع الممولة من طرف صندوق الزكاة خلال الفترة 2004-2009

السنوات	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
عدد المشاريع المحلية المفتوحة	**256**	**466**	**857**	**1147**	**800**	**1200**

الملحق رقم -19-

الجدول رقم II -06 مقارنة بين الناتج قبل وبعد تطبيق الزكاة للفترة 2001-2009

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
3677560.6	3274309.9	2893221.4	2647004.7	2510749.4	2333218.5	2090638	1955242	1817277.4	الانفاق العائلي
444603	397321.8	300236.5	299672.9	251126.9	260310.7	243281	218828.7	173334.5	الانفاق الحكومي
4126.2	3805	3205.1	3158.4	2824.8	2476	2247	2168.5	2103.7	الانفاق الاستثماري
46253	39549.4	31880.4	22770.3	22647.2	18650.3	15375.3	14172.7	7332.4	انفاق المؤسسات المالية
3811419.1	3228343.2	2444911.7	1967261.9	1691640.3	1476902.6	1265164.5	1111309.3	965462.5	تراكم رأس المال الثابت
874426.8	915888.6	775494.1	616642.3	703838	569848.2	328424.5	275073.1	169139.4	التغير في المخزون
3524401.1	5298034	4400855.8	4149706.9	3569649.3	2462919.6	2008951.3	1605789.6	1550898.4	صادرات السلع والخدمات
3583772	3170777.2	2326059.4	1863501.3	1820427.1	1577137.7	1254041.2	1159170.2	930677.5	واردات السلع والخدمات
8799017.8	9986474.7	8523745.6	7842716.1	6932048.8	5547188.2	4700040.4	4023413.7	3754870.8	الناتج الداخلي الخام (مليون دج)
-11.89	17.16	8.68	13.14	24.96	18.02	16.82	7.15	/	معدل نمو الناتج % GDP
1758625.88	1609383.29	1491425.1	1314344.65	10449226.48	858478.78	746477.69	270791.31		Rc
5436186.5	4883693.2	4384646.5	3691349.3	3555405.9	3191697.3	2837115.7	2226033.3	1817277.4	الانفاق العائلي الجديد
753696.8	689735.7	639182.18	563290.56	447825.64	367919.48	319919.01	116053.42		RI
319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	319919.01	965462.5	تراكم رأس المال الثابت الجديد
12285593.7	10654352.87	9720351.3	8424530.92	6773586.5	5766437.1	4410258.43	3754870.8	3754870.8	الناتج بعد تطبيق الزكاةGDP2 (مليون دج
-7.93	15.31	9.61	15.38	24.37	17.47	30.75	17.45	/	معدل نمو الناتج%GDP2
8799017.8	9986474.7	8523745.6	7842716.1	6932048.8	5547188.2	4700040.4	4023413.7	3754870.8	الناتج قبل تطبيق الزكاة GDP
1.29	1.23	1.25	1.24	1.22	1.22	1.23	1.10	1.00	GDP2/GDP1

الملحق رقم -20-

الجدول رقم II -07 تطور زكاة الأموال، الناتج المحلي الخام والزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 2003-2013

	زكاة الأموال (مليون دينار جزائري).	الناتج المحلي الخام (مليون دينار جزائري).	الزكاة كنسبة من الناتج المحلي الخام.
2003	118.158269	5252321.1	0.002249639
2004	200.527636	6149116.7	0.00326108
2005	367.187943	7561984.3	0.004855709
2006	483.584931	8514843.3	0.005679317
2007	478.922597	9366565.9	0.005113108
2008	427.179898	1107139.7	0.038584101
2009	614	10006839.7	0.006135803
2010	900	12034399.00	0.007478562
2011	1200	14481007.8	0.008286716
2012	1140	16115429.5	0.007073966
2013	1320	16569270.8	0.007966555